الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع : ...../2022

الفرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الفلاحية والصناعات الغذائية
دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE -ميلة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " مالية مؤسسة "

إعـداد الطلبة:
- مقراني شيماء
- بن زهرة أميرة

إشراف الأستاذ:
- بوالريحان فاروق

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
هبول محمد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بوالريحان فاروق	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بنون خير الدين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2022

الفرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية مؤسسة

مذكرة بعنوان:

دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الفلاحية والصناعات الغذائية
دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE -ميلة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " مالية مؤسسة "

إعـداد الطلبة:
- مقراني شيماء
- بن زهرة أميرة

إشراف الأستاذ:
- بوالريحان فاروق

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
هبول محمد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بوالريحان فاروق	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بنون خير الدين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

{اللّهمّ لاَ تجعلْنَاَ نُصَابُ بالغرُورِ إذا نجحنا، ولا باليأس إذا أخفقنا، وذكرْنَا دائما أنّ الإخفاقَ هو التَّجربَةُ التي تسبقُ النّجاح

يارب إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعًنا وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخُذْ اعتِزازنَا بِكَرَامَتِناَ}.

{اللهمّ علِّمنا ما ينفعنا وانْفعنا بما علّمتنا وزدنا عِلمًا}

الشكر و التقدير

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة على أشرف وخاتم المرسلين:

أتقدم بالشكر الجزيل لله تعالى الذي وفقنا وأعاننا لإتمام هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس

رسالة في الحياة

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

وأخص بالتقدير والشكر

الدكتور "بوالريحان فاروق"

الذي ساندنا طيلة فترة الإشراف بنصائحه وإرشاداته.

كما لا يفوتنا أن نشكر لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وعلى ما سيقدمونه من توجيهات

وكذلك نشكر الآنسة قمري إيمان وكل من ساعدنا على إتمام هذه الدراسة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة

إهداء

الحمد لله الذي من علي بنعمه وكرمه وأفاض علي بخيره لإنجاز هذا الموضوع

الذي أهديه إلى:

إلى من أوصانا بها الله برا وإحسانا،

إلى التي وضع الله الجنة تحت أقدامها إلى

أمي الحبيبة حفظها الله وأكرمها جنات النعيم إن شاء الله...

إلى الذي كلله الله بالهيبة والوقار إلى رمز الرجولة

والتضحية إلى الذي دفعني إلى العلم وبه أفتخر وأزداد

افتخارا إلى من حلم أن يراني أعظم إنسانة في الوجود

أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره...

إلى من تقاسمت معهم حب الوالدين وحلاوة الحياة

ومرها إلى إخوتي الأعزاء أعزني الله بهم: هارون، أمين،

سلسبيل والمدلل "بدر الدين" المدعو بدرو...

إلى من كان سندا لي في هذه الحياة

سبب بسمتي وسعادتي حفظه الله وأدام وجوده في حياتي...

إلى كل من ذكرهم قلبي ووسعتهم مذكرتي أهدي ثمرة جهدي.

شيمـــــاء

إهداء

بسم الله الرحمين الرحيم والصلاة والسلام

على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى زوجي العزيز الذي

كان بمثابة السند لي

وعمتي الحبيبة التي وقفت بجانبي ودعمتني

كما أهدي هذا العمل إلى كل عائلتي عائلة بن زهرة

وأهدي أيضا إلى عائلة زوجي عائلة خميسي

وكل صديقاتي وأصدقائي

وكل من حفظهم قلبي ونسيهم قلمي

أميـــــــرة

فهرس
المحتويات

العنـــــــــــــــوان	الصفحة
دعاء	I
شكر وعرفان	II
إهداء	IV-III
فهرس المحتويات	V-VII
قائمة الأشكال	VIII-X
قائمة الجداول	X-XI
قائمة الملاحق	XII-XIII
المقدمة	أ–د
الفصل الأول: ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية	**17-01**
تمهيد الفصل الأول	**02**
المبحث الأول: ماهية الجدوى الاقتصادية	**06-03**
المطلب الأول: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية	**03**
المطلب الثاني: أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية	**04**
المطلب الثالث: خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية	**05**
المطلب الرابع: صعوبات ومشاكل دراسة الجدوى الاقتصادية	**06**
المبحث الثاني: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية	**16-07**
المطلب الأول: دراسة الجدوى المبدئية	**07**
المطلب الثاني: دراسة الجدوى التفصيلية	**07**
المطلب الثالث: الأساليب الكمية في تقييم المشاريع	**09**
خاتمة الفصل الأول	**17**
الفصل الثاني: الاستثمار في القطاع الفلاحي	**35-19**
تمهيد الفصل الثاني	**19**
المبحث الأول: تمويل المشاريع الفلاحية	**26-20**
المطلب الأول: اساسيات حول المشروع الفلاحي	**20**
المطلب الثاني: مصادر تمويل المشاريع الفلاحية	**21**
المطلب الثالث: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر	**22**
المبحث الثاني: مفاهيم عن الاستثمار الفلاحي	**34-27**
المطلب الأول: أساسيات حول القطاع الفلاحي	**27**

المطلب الثاني: متطلبات نجاح الاستثمار في القطاع الفلاحي	**29**
المطلب الثالث: سبل ترقية الاستثمار الفلاحي	**30**
المطلب الرابع: مفهوم الصناعات الغذائية وأهميتها	**31**
خاتمة الفصل الثاني	**35**
الفصل الثالث: نموذج دراسة جدوى لمشروع فلاحي بولاية –ميلة–	**55-36**
تمهيد الفصل الثالث	**37**
المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE	**43-38**
المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –فرع ميلة–	**38**
المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**40**
المطلب الثالث: صيغ التمويل والامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.	**41**
المبحث الثاني: دراسة حالة مشروع انتاج المثلجات والعصائر (شلغوم العيد)	**54-44**
المطلب الأول: استمارة تلخيص المشروع	**44**
المطلب الثاني: دراسة السوق	**45**
المطلب الثالث: التقييم المالي للمشروع	**46**
المطلب الرابع: اختبار الفرضيات	**54**
خلاصة الفصل الثالث	**55**
الخاتمة	**58-57**
قائمة المراجع	**63-60**
الملاحق	**71-65**
الملخص	

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري	09
2-1	حساب معدل العائد المحاسبي في حالة وجود خردة	10
3-1	B و A التدفقات النقدية للمشروعين	13
4-1	B و A حساب صافي القيمة الحالية للمشروعين	13
5-1	B و A التدفقات النقدية للمشروعين	15
6-1	B و A حساب دليل الربحية للمشروعين	16
1-2	الإنتاج الفلاحي خلال سنة 2015	25
2-2	نسبة مساهمة المحاصيل في الناتج الوطني خلال الموسم الفلاحي (2016-2017)	26
1-3	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	41
2-3	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	42
3-3	الهيكل المالي للتمويل الذاتي	42
4-3	إنتاج المثلجات والعصائر	44
5-3	هيكل الاستثمار للمشروع	47
6-3	التركيبة المالية للمشروع	49
7-3	أعباء وظيفة المشروع	50
8-3	رقم الأعمال المحتمل للمثلجات	52
9-3	رقم الأعمال المحتمل للعصير	53
10-3	المؤشرات الاقتصادية للمشروع	53

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	39

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	استمارة تلخيص المشروع	65
02	هيكل الاستثمار للمشروع	66
03	أعباء وظيفة المشروع	67
04	رقم الأعمال المحتمل للمثلجات	68
05	رقم الأعمال المحتمل للعصير	69
06	هامش الربح الاجمالي	70
07	المؤشرات الاقتصادية للمشروع	71

مقدمة

1. اشكاليـــــة الدراســـة
2. الأسئلة الفرعية
3. الفرضيـــات
4. أهمية الدراسة
5. أهداف الدراســة
6. منـهج الدراسة وأدوات البحث
7. أسباب اختيار الموضوع
8. حدود الدراسة
9. الدراسات السابقة
10. صعوبات البحث
11. هيكل الدراسة

مقدمة:

تعد المشاريع الفلاحية من الأدوات الفعالة للتنمية الاقتصادية حيث تعتبر عصب المؤسسات الاقتصادية والعامل المحدد لوجودها واستمراريتها، مما يتطلب الإعداد الجيد لها قبل البدء في تنفيذها وقبل الإنفاق عليها وذلك أن هذا الإعداد والدراسة المتأنية لها بدرجة كبيرة من الأهمية، فعدم الإعداد للمشاريع بطريقة تفصيلية وشاملة يعني هدرا للموارد المتاحة وإنفاقها بطريقة عشوائية مما يعرض الموارد للضياع، فدراسة الجدوى الاقتصادية تعتبر أحد الأسس المميزة لاتخاذ أي قرار في أي مشروع باعتبارها الرؤية الاقتصادية المستقبلية من كل النواحي سواء المالية، الفنية، الاجتماعية... وغيرها، فهي تساعد على اتخاد استراتيجية تجنب المشاريع الانزلاقات والأخطار التي من شأنها إفشالها.

وكل المشاريع تقريبا تواجه أخطارا ومشاكل في محيطها الاقتصادي، لعل أهمها كيفية اختيارها للاستثمار اللازم إنجازه حسب الإمكانيات المالية المتوفرة، وبالتالي يستوجب علينا اتخاد القرار الرشيد الذي يقوم على الاختيار الأمثل الذي يحقق أعلى عائد، ومن ثم يجب مراعاة جميع جوانب دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع من أجل تجنب اتخاد القرار الخاطئ والوصول إلى القرار الأمثل.

ولكي تؤدي دراسة الجدوى الاقتصادية إلى نتائج جيدة في المشاريع الفلاحية لابد أن تكون مبنية على أسس صحيحة و سليمة وتتناول جميع الجوانب سواء من الناحية القانونية أو التسويقية أو الفنية أو المالية أو الاجتماعية، فالدراسة القانونية تسمح بمعرفة موقف الدولة من انشائه وهذا من خلال التعرف على التسهيلات التي يمكن أن يستفيد منها المشروع الفلاحي والعوائق التي يمكن أن تواجهه تليها الدراسة البيئية التي تسمح بمعرفة تأثير البيئة على المشروع وتأثيره على البيئة، ثم الدراسة التسويقية التي يتم من خلالها التأكد أنه سيكون هنالك طلب كافي ومنظم على المنتجات أو خدمات المشاريع الفلاحية، وبعد ذلك تأتي الدراسة الفنية أي الهندسية بنتائج إيجابية بخصوص إمكانية انشاء المشروع من الناحية الفنية، تأتي الدراسة المالية التي تقوم بتقدير التدفقات الداخلة والخارجة وتحديد هيكله التمويلي الأمثل، كما تمكن هذه الدراسة من اتخاد القرار الأمثل بشأن تمويل المشروع بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب ومعرفة العوائد المحققة منه، لتنتهي بعدها بالدراسة الاجتماعية للمشروع التي تسمح بمعرفة مدى تأثيره ومساهمته من الناحية الاجتماعية وزيادة الدخل الوطني.

1. إشكالية الدراسة:

من خلال هذا الطرح وللتعرف أكثر على الجوانب المختلفة المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الفلاحية نطرح الإشكالية التالية:

- **على أي أساس تتم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الفلاحية؟ وكيف يساهم ذلك في نجاحها؟**

2.الأسئلة الفرعية:

على ضوء هذا السؤال يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تشكل الاهتمامات المتعلقة بالموضوع منها:

1- ما المقصود بدراسة الجدوى الاقتصادية؟ وما أهميتها بالنسبة للمشروع الفلاحي؟

2- كيف يتم إنجاز دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع؟

3- على ماذا تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الفلاحية؟

4- كيف يتم تمويل المشاريع الفلاحية من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؟

3. الفرضيات:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار صحة مجموعة من الفرضيات هي:

1- دراسة الجدوى الاقتصادية هي دراسة عملية لكافة جوانب المشروع باعتبار أن المؤسسات التي تخضع لدراسة الجدوى في بداية نشاطها الأقل تعرضا للفشل والتوقف؛

2- تتم عملية دراسة الجدوى الاقتصادية لأحد المشاريع عبر مراحل متتالية وهذه الأخيرة في الحقيقة تعبر من كل مجال في المؤسسة الاقتصادية وعلاقتها بالمحيط الخارجي.

3- ربما تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الفلاحية على وثائق ومعطيات خاصة.

4- يتم تمويل المشاريع الفلاحية من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بصيغ تمويل محددة من طرفها.

4. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها مما تمثله دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمشاريع الفلاحية حيث تعتبر أحد المقومات الأساسية لتنفيذ مشاريع ناجحة وتحقيق أعلى عائد في ضوء الظروف الاقتصادية المتغيرة.

5. أهداف الدراسة:

- ✓ توضيح الإطار النظري والتطبيقي لعملية دراسة الجدوى الاقتصادية والأساليب والطرق المستخدمة في القيام بها؛
- ✓ إبراز مدى أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة لأصحاب المشاريع الفلاحية؛
- ✓ معرفة الطرق والاساليب التي تنتهجها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الفلاحية؛
- ✓ إثراء المكتبة الجامعية فيما يخص موضوع بحثنا هذا ومساعدة الطلبة من هم في حاجة إلى مرجع كهذا والذي يخدمهم في مشوارهم الجامعي.

6.منهج الدراسة وأدوات البحث: اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فاستخدمنا منهج دراسة الحالة.

7. أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ القيمة العلمية والعملية التي يحظى بها موضوع دراسة الجدوى ودوره في عملية التنمية الاقتصادية؛

✓ الرغبة في تطوير الرصيد العلمي والمعرفي في هذا الجانب؛
✓ ارتباط الموضوع ارتباطا وثيقا بتخصص مالية مؤسسة.

8. حدود الدراسة:

لكل دراسة سواء عملية أو نظرية حدود مكانية وزمانية وبشرية وهذه الدراسة:

- **الحدود المكانية:** الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE لولاية ميلة.
- **الحدود الزمنية:** السداسي الثاني من السنة الجامعية (2022/2021).

9. الدراسات السابقة:

إثر بحثنا على مستوى الجامعات الوطنية والمواضيع على شبكة الانترنيت هناك نقص كبير في الدراسات والبحوث الخاصة بالقطاع الفلاحي والمشاريع الفلاحية ومن أهم الدراسات المتعلقة بدراستنا نذكر ما يلي:

✓ **الدراسة الأولى:** هي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية للطالب بن مسعود نصر الدين بعنوان "دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف"، وهي دراسة أنجزت بجامعة أبي بكر بلقايد سنة 2009. انطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية: كيف يتم دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية في ظل محدودية الموارد المالية وكثرة المشاريع المقترحة؟ وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى دور الدراسة التفصيلية بمختلف مراحلها في تحديد ربحية المشروع وأهمية الدراسة التسويقية في التعرف على فرصة المشروع في بيع منتجاته.

✓ **الدراسة الثانية:** هي عبارة عن أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية قسم علوم التسيير بجامعة الجزائر، بعنوان "القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لسنة 2011 للطالب غردي محمد، حيث قامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الفلاحي وإشكالية الدعم وإسقاط ذلك على الواقع الجزائري حيث تمكنا من خلال هذه الدراسة من الوصول إلى إبراز مفهوم الاستثمار الفلاحي .

✓ **الدراسة الثالثة:** هي عبارة عن أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية بجامعة الشلف لسنة 2016 بعنوان دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي العربي للطالبة بوثلجة عائشة، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان الوضع الغذائي العربي وحجم الإنتاج الفلاحي فيه وضرورة الارتقاء بالاستثمار الفلاحي فيه.

✓ **الدراسة الرابعة:** هي عبارة عن مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك للطالبة قمري إيمان بعنوان " محالة تطوير نموذج لتقييم المشاريع باستخدام EXEL دراسة حالة مصلحة المرافقة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ وكالة ميلة"، هي دراسة أنجزت سنة 2014. انطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية: كيف تتم عملية تقييم المشاريع الاستثمارية باستخدام البرمجيات الحديثة لدى

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب؟ وقد توصلت الباحثة في هذه الدراسة إلى أن النموذج المعتمد من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تشوبه بعض النقائص أيضا اتخاذ قرار تمويل المشاريع على أساس نتائج صافي القيمة الحالية غير كاف لأنه يحدد ما إذا كانت صافي القيمة الحالية موجبة أو سالبة. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أنه يجب اعتماد معايير أخرى في التقييم تدعم نتائج معيار صافي القيمة الحالية ويعطيها مصداقية أكثر.

10. صعوبات البحث:

- ✓ انعدام المراجع الخاصة بالمشاريع الفلاحية؛
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية من الوكالة محل الدراسة؛
- ✓ تأخر إنجاز الفصل الثاني بسبب قلة المراجع الخاصة به.

11. هيكل الدراسة:

من أجل دراسة هذا الموضوع وتحليل الإشكالية التي طرحناها واختبار صحة الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة، ثلاث فصول وخاتمة.

- **الفصل الأول:** يحمل عنوان " دراسة الجدوى الاقتصادية " تطرقنا فيه إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية.

- **الفصل الثاني:** يحمل عنوان " الاستثمار في القطاع الفلاحي " تطرقنا فيه إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول تخطيط وتمويل المشاريع الفلاحية أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى مفاهيم حول الاستثمار الفلاحي.

- **الفصل الثالث:** يحمل عنوان " نموذج دراسة جدوى لمشروع " تطرقنا فيه إلى مبحثين، حيث قدمنا في المبحث الأول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، أما المبحث الثاني فقمنا بدراسة حالة مشروع إنتاج المثلجات والعصائر (شلغوم العيد –ميلة–).

الفصل الأول: دراسة الجدوى الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية دراسة لجدوى الاقتصادية

المبحث الثاني: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

تمهيد:

تعد دراسة الجدوى الاقتصادية أحد أهم الأليات التي لابد منها بالنسبة للمستثمرين سواء على مستوى القطاع الخاص او العام، كما تعتبر أيضا حجر الزاوية التي بمقدورها الحكم على تنفيذ الفكرة إلى مشروع واقعي أم لا، وهذا خاصة في ظل الندرة النسبية للموارد الاقتصادية وجو العولمة وما يتبعها من تغيرات داخلية وخارجية، فدراسة الجدوى الاقتصادية تعتبر سلسلة من المراحل المترابطة والمتكاملة التي تعمل على تحديد الهيكل الأمثل للمؤسسة واتخاد قرار الاستثمار وفقا لعدة جوانب منها القانونية، البيئية، التسويقية، الفنية والمالية.

ومن أجل الإلمام بكل هذه الجوانب تناولنا في هذا الفصل مبحثين، يتضمن المبحث الأول ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية (مفهوم دراسة الجدوى وأهميتها)، أما المبحث الثاني فيتضمن مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية (المبدئية والفصلية) وكانت الخطة كالتالي:

- **المبحث الأول:** ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية.
- **المبحث الثاني:** مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية الجدوى الاقتصادية

تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية من أهم خطوات نجاح المشاريع الاقتصادية، الفلاحية والخدمية ... الخ، حيث أن التخطيط السليم لها يضمن لها نجاح وفعالية المشاريع، حيث يمكننا القول بأنها عملية جمع المعلومات والبيانات من مشروع وتحليلها لمعرفة مدى نجاح المشاريع في الوضع السائد في السوق.

المطلب الأول: مفهوم الجدوى الاقتصادية

تعمل دراسة الجدوى على تقييم المشروعات أو تقييم فرص العمل الممكنة من جميع النواحي لتحديد ما إذا كانت تلك الفرص مجدية أو غير مجدية للمشروع ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق أكثر إلى تعريفها وأهميتها.

الفرع الأول: تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية

تعددت التعاريف الخاصة بدراسات الجدوى سواء منذ الكتابات الأولى "لجون مينارد كيتر" (J.M.Keynes) منذ أربعينات القرن الماضي، عندما تحدث عن معدل العائد على الاستثمار وتكلفة رأس المال، والكفاية الحدية لرأس المال، أو" دين جول" منذ بداية الخمسينات عندما (Dean Joel) صدر له أول كتاب لمعاجلة مشاكل المشروعات الاستثمارية، ومنذ ذلك الحين ظهر هذا الفرع كواحد من أهم فروع علم الاقتصاد التطبيقي، مستمدا منهجيته من النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية، بالإضافة إلى العديد من العلوم الأخرى كالإدارة وبحوث العمليات والمحاسبة بغرض ترشيد القرار الاستثماري فيما يتعلق بجدوى المشاريع.

على ذلك يمكن تعريف دراسات الجدوى على أنها"منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد الوطني أو لكليهما على مدى عمره الافتراضي. (حوري، 2007، صفحة 12)

فدراسة الجدوى هي عبارة عن دراسات علمية شاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، التي قد تكون إما بشكل دراسات أولية تفصيلية، والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة، ولابد أن تتصف تلك الدراسات بالدقة والموضوعية والشمولية، فهي مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجري للتأكد من أن مخرجات المشروع (منافع، إيرادات) أكبر من مدخلاته (تكاليف) أو على الأقل مساوية لها.

ويمكن تعريفها أيضا بأنها سلسلة الأنشطة والمراحل المتتابعة المكونة من عدد من الممارسات والبيانات التي تقضي في التحليل النهائي بإقرار إنشاء مشروع استثماري معين من عدمه سواء كان هذا المشروع جديدا أو توسعا في مشروع قائم؟ أو إحلال مشروع قائم بمشروع آخر. (الطليوني، 2010)

الفرع الثاني: أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية

لقد حظي موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الاستثمارية بأهمية كبيرة وخاصة في الدول المتقدمة وبعد الحرب العالمية الثانية، كجزء من اهتمامها في ضرورة العمل على تحقيق استخدامها والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، ذلك الاهتمام الذي يظهر واضحا، من خلال اتجاه جميع إدارات المشروعات سواء كانت عامة أو خاصة، كبيرة أو صغيرة، نحو إخضاع المشروعات المقترحة لمثل تلك الدراسات من أجل ضمان مستوى معين من الأمان وتخفيف درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها الأموال المستثمرة، هذا مما جعل أغلب المشروعات القائمة أو الجديدة تكون عادة من نوع المشروعات الناجحة والمجدية اقتصاديا.

على عكس الحال في الدول النامية، فان هذا الموضوع وحتى العقود الأخيرة، وعلى الرغم من أهميته الكبيرة لتلك الدول، نظرا لعلاقته الوثيقة بتحقيق عملية التنمية الاقتصادية، لم يحظ بمثل ذلك الاهتمام الذي يستحقه، حيث يلاحظ ومن خلال ما أثبتته العديد من الدراسات التي أجريت في مجال تقييم المشروعات للعديد من المشروعات القائمة في تلك الدول، أن أغلب تلك المشروعات، كانت من نوع المشروعات غير المجدية اقتصاديا، وبكل المؤشرات الاقتصادية، حيث أن أغلبها لم تشتغل بطاقاتها الإنتاجية القصوى، أو مشروعات تعتمد أساسا على مستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا المستوردة، بذلك فان القيمة المضافة المتولدة فيها تتحول إلى الخارج، وبذلك أصبحت عبئا على الاقتصادات القومية وليس عونا لها، أو مشروعات تتميز بارتفاع تكاليف الإنتاج مما جعلها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، أو مشروعات ملوثة للبيئة...الخ.

ويعود سبب ذلك فشل أساسا، إلى أن أغلب القرارات الاستثمارية المتعلقة بإقامة المشروعات، لم تستند على الحد الأدنى من مقومات القرار الاستثماري الناجح، بل أغلب تلك القرارات، كانت عادة بمثابة قرارات فردية وعشوائية. (الوادي و حسين محمد سمحان، 2010).

المطلب الثاني: أهداف الجدوى الاقتصادية

هناك عدة أهداف لدراسة الجدوى الاقتصادية والتي سيتم إبرازها فيما يلي: (حسان، 2006، صفحة 6).

- ✓ تحديد الفرص المتاحة والبديلة للاستثمار؛
- ✓ وضع أساليب وأنماط مبتكرة لتقييم المشروعات وتطويرها وذلك لمراعاة اقتصاديات دراسات الجدوى؛
- ✓ تعميق المفاهيم الخاصة بجميع النواحي الأساسية للمشروعات سواء من الناحية التكنولوجية، الفنية، المالية، وحتى الاقتصادية؛
- ✓ التركيز على الدراسة التسويقية والأساليب المتطورة المستعملة في التسويق وذلك يهدف تحديد حجم الطلب المحلي والخارجي؛
- ✓ تحديد اختيار أنواع التقنيات المستخدمة في المشروع؛
- ✓ تحديد إمكانية توفير الخطط والبرامج التوسعية للصناعات القائمة؛

✓ تحديد الآثار الاقتصادية المقترحة الاستثمارية والآثار التبادلية بين تلك المقترحات والاقتصاد ومستوياته المختلفة إقليميا ودوليا.

ومنه إبراز تلك المشروعات من خلال دورها في التأثير في اتجاهات السياسية الاقتصادية، المحلية والعالمية ودرجة التأثر بها.

المطلب الثالث: خصائص الجدوى الاقتصادية

هناك العديد من الخصائص المميزة لدراسات الجدوى الاقتصادية نوجز أهمها فيما يلي:

أولا –التعامل مع المستقبل: حيث تعني دراسة الجدوى بدراسة مدى إمكانية تنفيذ فكرة استثمارية وإقرارها الآن، ليمتد عمرها الافتراضي لتغطية سنوات المقبلة، فهي إذن قرارات تتم في مواجهة حالات المخاطرة أو مجالات عدم التأكد، فكل محتوياتها ونتائج مراحلها، تمثل تقديرات محتملة، ويجب مراعاة الدقة في هذه التقديرات (مرسي و أحمد عبد السلام سليم، 2007، صفحة 29).

ثانيا –ارتفاع التكلفة: تتزايد التكلفة المالية يتحملها المساهمون مقابل إعداد الدراسة، وخاصة بالنسبة للمشروعات الاستثمارية الضخمة، بشكل أكثر خصوصية فمثلا عند الحصول على تمويل معرفي كبير يصاحب تكلفة مالية كبيرة.

ثالثا –الأهمية القصوى لعنصر الزمن: يقصد بالعنصر الزمني تلك الفترة الزمنية المحصورة بين الانتهاء من إعداد الدراسة، والحصول على موافقة الجهات المختصة بإنشاء المشروع وبين بداية التنفيذ الفعلي للمشروع، حيث أن طول هذه الفترة الزمنية سيحدث بالضرورة العديد من الانعكاسات السلبية المتمثلة في اتساع الفجوة بين محتويات الدراسة، وبين ما سيحدث في الواقع العملي. (الكداوي م.، 2002، صفحة 17).

رابعا –ترابط مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية: والذي نقصد به كما سبق لنا الإيضاح أن دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ما تتكون من عدة مراحل وخطوات متتابعة يعتمد كل منها على النتائج الايجابية للمرحلة السابقة، حيث تمثل النتائج مداخلات مباشرة للمرحلة التالية.

خامسا –المرونة: والتي نقصد بها عدم منطقية الالتزام المطلق بالمحافظة على التساوي المطلق في الأهمية النسبية المعطاة للمراحل المكونة لأي دراسة جدوى، حيث يمثل الالتزام الذكور قيدا غير مبرر على من يتصدى لإعداد الدراسة سواء لمشروع كبير أو صغير، الأمر الذي يعني في نهاية الدراسة أو التحليل النهائي، إمكانية استحواذ الدراسة التسويقية باهتمام أكبر في بعض الحالات وإمكانية استحواذ الدراسة الفنية على النصيب الأكبر من الاهتمام في حالات أخرى أو كذلك الحال بالنسبة للدراسات الأخرى.

سادسا –البدائل المتاحة: تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية عدة بدائل للمشروع الاستثماري أو لمكوناته الأساسية، أو لأبعاده الزمانية والمكانية، القطاعية وهذا يعني توافر مجال الاختيار بين البدائل المتاحة.

سابعا –القرار الأفضل: تسعى دراسات الجدوى الاقتصادية إلى اختيار القرار الأكثر واقعية وفي نفس الوقت الأقرب إلى الحلول المثلى التي تأخذ في اعتبارها كافة الشروط والقيود والمخاطر والإمكانيات المحتملة أو

المتجانسة فيما بين المدخلات والمخرجات، وما بين المتطلبات النظرية والحقائق الأساسية الجارية والتوقعات المستقبلية. (مرسي و أحمد عبد السلام سليم، 2007، صفحة 29).

ثامنا –مبدأ العمومية: تتصف دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات العمومية، حيث تعد ضرورية لكل المشروعات بصرف النظر عن نوعها أو حجمها، وإن كان حجم وتكلفة وتفصيلات دراسات الجدوى تتوقف بدرجة كبيرة على حجم وطبيعة المشروع ومقدار الأموال المستثمرة. (بكر و معالي فهد حيدر، صفحة 34)

المطلب الرابع: صعوبات ومشاكل دراسة الجدوى الاقتصادية

على الرغم من الاهتمام المتزايد بدراسة الجدوى الاقتصادية، إلا أن هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي يمكن مواجهاتها عند السعي إلى إجراء أو تطبيق دراسات الجدوى أهمها ما يلي: (أندراوس، 2006، صفحة 49)

- ✓ عدم توفر ودقة البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات؛
- ✓ مخاطر عدم التأكد؛
- ✓ ارتفاع التكاليف؛
- ✓ انخفاض كفاءة القائمين على دراسة المشروعات الاستثمارية، وعلى تطبيق مفاهيم وأسس تقييم العائد الاقتصادي للمشاريع؛
- ✓ صعوبة تحديد المتغيرات أو بنود التدفقات الداخلة والخارجة في الدراسة، وتعدد المتغيرات النوعية مما يصعب إخضاعها لعملية التحليل والقياس الكمي؛
- ✓ صعوبة التنبؤ بالكثير من المتغيرات التسويقية والفنية والمالية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية، وهو ما ينعكس سلبا على تلك القرارات، وذلك بسبب تضارب السياسات الاستثمارية للدولة؛
- ✓ صعوبة تحديد نقطة البداية والنهاية لكل مشروع استثماري بسبب تداخل متغيرات التقييم للمشروعات الاستثمارية، لذلك ينجم عن القصور الذي يحدث في أي مرحلة من مراحل دراسة الجدوى، قلة دقة وموضوعية باقي المراحل بالإضافة إلى طول المدة التي تستغرقها عملية إنشاء وتنفيذ المشروعات استثمارية لتعدد الأجهزة المختصة بدراسة وإقرار هذه المشروعات.

ونظرا لما تنطوي عليه دراسات الجدوى الاقتصادية من انخفاض كفاءة القائمين على الدراسات وكذا صعوبة التقدير إذ نجد أن من الصعوبات المواجهة لها ندرة المعلومات وعدم دقتها مع التنسيق بين أجزاء الدراسة ومخاطر عدم التأكد، كما أن للمشاريع الاستثمارية طرق تقييم في ظروف متغيرة منها حالة التأكد وعدم التأكد وكذلك في حالة المخاطرة، وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

يوجد نوعين رئيسيين لدراسة الجدوى الاقتصادية يتم التفريق بينهما على أن النوع الأول دراسة شاملة وأولية لكافة جوانب المشروع وعادة ما تكون مجانية، أما النوع الثاني فهي عبارة عن ترابط لسلسلة من الدراسات المفصلة والدقيقة للمشروع تتطلب كفاءة وخبرة في إنجازها وغالبا ما تكون ذات تكلفة وسنتطرق لهما فيما يلي:

المطلب الأول: دراسة الجدوى المبدئية

غالبا ما يطلق عليها دراسات ما قبل الاستثمار حيث تهدف إلى توضيح الهدف الرئيسي من إقامة المشروع وإعطاء فكرة أولية عن مستلزماته المادية والمالية والبشرية وكذلك التخمين الأولي عن المردودات الاقتصادية والمنافع المتوقعة منه مقابل الاستثمارات اللازمة له. وتسعى هذه الدراسة إلى المساعدة في اتخاذ القرار المناسب بشأن المضي في دراسة المشروع وتبرير النفقات التي ستصرف على إعداد دراسة الجدوى التفصيلية له. (جي، 2008، صفحة 10)

المسائل التي تعالجها دراسة الجدوى الأولية: وهي كما يلي: (عيسى، 2015، الصفحات 140-141)

- دراسة أولية عن الطلب المحلي والأجنبي المتوقع على منتجات المشروع ومدى حاجة السوق لها؛
- دراسة أولية عن التكاليف الاجمالية للمشروع سواء كانت تكاليف رأسمالية أو تشغيلية؛
- دراسة أولية عن مدى جدوى المشروع فنياً، بتحديد احتياجات المشروع من عمال ومواد أولية؛
- دراسة أولية عن المواقع البديلة للمشروع المقترح؛
- مدى تأثير المشروع على المستوى القومي، وعلى عملية التنمية الاقتصادية؛
- دراسة أولية عن مصادر تمويل المشروع سواء كان التمويل ذاتي أو من مصادر أخرى؛
- دراسة أولية عن العوائد المتوقعة (الإيرادات) للمشروع المقترح؛
- بيان مدى توافق المشروع مع العائدات والتقاليد والقوانين السائدة في المجتمع.

المطلب الثاني: دراسة الجدوى التفصيلية

تضم هذه الدراسة مجموعة من الدراسات يتم فيها جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم المشاريع الاستثمارية بمختلف أنواعها، وكذلك يتم دراستها وفحصها وتقويمها بهدف معرفة جدوى الاستثمار فيها ومدى نجاحها واستمرارها، ومن هذه الدراسات ما يلي:

الفرع الأول: دراسة الجدوى القانونية

تحدد دراسة الجدوى القانونية الإطار والشكل القانوني للمشروع الاستثماري ومنه معرفة درجة تأثير القوانين والتشريعات على أداء مشروعات البنية التحتية وما يترتب عليها من أثار إيجابية وعلى التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة، وكذلك معرفة حجم الإعفاءات والامتيازات الضريبية التي يمكن أن تمنحها الدولة لمشروعات البنية التحتية وذلك في إطار التشجيع في هذا المجال. (دليل و عبد اللطيف ابراهيم أحمد علي، 2018، صفحة 225)

الفرع الثاني: دراسة الجدوى التسويقية والمالية

تحتل الدراسة التسويقية مكانة هامة ومتميزة في دراسة الجدوى التفصيلية، لأنه لا يمكن تصور إنشاء مشروع لا يعرف صاحبه أن إنتاجه سيجد من يشتريه أم لا، ومن هم المنافسين في سوق البيع، وماهي الكمية المطلوبة من السلع التي سوف ينتجها المشروع، وكم عدد المشترين ومواصفاتهم، وما هو السعر المستعدين لدفعه وبصفة عامة تسمح لنا هذه الدراسة بالوصول إلى: (الدين، 2009، صفحة 73)

- ✓ التحديد الدقيق لدى إمكانية تسويق إنتاج المشروع المقترح؛
- ✓ الوصف المحدد والدقيق للسوق الحالي والمحتمل للسلعة؛
- ✓ تحديد إنتاج السلعة أو الخدمة موضوع الدراسة؛
- ✓ تقدير كمية السلعة الممكن عرضها؛
- ✓ تحديد كذلك الكمية الممكن طلبها على السلعة.

وبالتالي فالهدف من دراسة الجدوى التسويقية التعرف على مختلف الجوانب التسويقية المتعلقة بالمنتج الذي يتجه المشروع لتقديمه، وهذا من خلال دراسة وتقدير الطلب المتوقع على منتجات المشروع بالاعتماد على البيانات والمعلومات التي تخص السوق والتي يتم جمعها وتحليلها لتقدير هذا الطلب وفقا لأساليب التنبؤ إضافة إلى تحديد الحجم الكلي للسوق ودراسة العوامل المحددة للعرض والطلب على منتجات المشروع.

أما دراسة الجدوى المالية تركز دراسة على تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع الاستثماري والتي تبين مدى قدرته على مواجهة الاحتياجات المالية وتحقيق الربح المطلوب. بحيث تسعى إلى التأكد من مدى توافر الموارد المالية اللازمة وتشغيل المشروع في الأوقات المناسبة بتكلفة معقولة، بحيث تقوم على إعداد التقديرات عن إيرادات المشروع والتكاليف الاستثمارية وكذا تكاليف التشغيل خلال العمر الإنتاجي للمشروع. (السيسي،، 2003، صفحة 73)

الفرع الرابع: دراسة الجدوى الفنية والهندسية

تهتم هذه الدراسة بالاختيار بين المواقع وبين طرق الإنتاج وبين العروض المختلفة للآلات من الأسواق والأنواع المختلفة لتكنولوجيا الإنتاج المستخدمة، ويتم اختيار البديل المناسب من بين هذه البدائل في ضوء إمكانيات وأهداف المشروع. بحيث ترتكز على التخطيط وإعداد البطاقات الإنتاجية لبناء المشروع على أساس ما تم الحصول عليه من خلال دراسة الجدوى التسويقية من تحديد حجم الإنتاج، الطاقات المتاحة، الموقع المناسب لكل مشروع، أسلوب الإنتاج، تحديد الاحتياجات للإنتاج، توفير البيانات اللازمة لتقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل السنوية. (وليد، علماوي أحمد، و بن أوذينة بوحفص، 2019، صفحة 136).

المطلب الثالث: الأساليب الكمية في تقييم المشاريع

إن عملية تقييم المشاريع تقوم في الأساس على المفاضلة بين عدة مشاريع وصولا إلى اختيار البديل الأفضل، وما يترتب على تلك العملية من تبني قرار استثماري يؤدي إما إلى تنفيذ المشروع أو التخلي عنه.

ومن هنا تظهر أهمية هذه العملية من جهة وخطورتها من جهة أخرى ولهذا من أجل تجاوز المخاطر التي يمكن أن تواجه هذه العملية يجب إيجاد مستوى الأمان للأموال المستثمرة فإنه لابد أن تستند عملية المفاضلة بين المشروعات على معايير علمية دقيقة وسنتطرق في هذا المطلب لأهم المعايير المستخدمة في التقييم.

الفرع الأول: طرق التقييم التي لا تأخذ عامل الزمن

إن المعايير التي تقع ضمن هذا التصنيف لا تعطي أهمية لعامل الوقت في حساباتها ولهذا تأخذ التدفقات النقدية بقيمتها الاسمية دون إجراء خصم عليها ومن أهمها ما يلي:

1. معيار متوسط العائد السنوي

يعتمد هذا المعيار على مفهوم الربح المحاسبي والناتج عن مقابلة الإيرادات المتوقعة لكل سنة من سنوات العمر الاقتصادي للمشروع بالتكاليف المتوقعة للحصول على هذا الايراد، وبذلك فإن هذا المعدل يقيس ربحية المشروع الاستثماري ويحسب بالعلاقة التالية: (الكداوي ط.، 2008، صفحة 15).

$$TRC = \frac{\sum_{N}^{1} CFN}{I} * 100$$

مثال تطبيقي: مشروع استثماري قدرت تكلفته الاستثمارية بـ 240000 دج، وكان معدل العائد المطلوب 30% وكانت تدفقاته النقدية على مدى 5 سنوات وفق الجدول الاتي:

جدول رقم (1-1): التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري

السنوات	التدفقات النقدية	التدفقات النقدية المتراكمة
1	60000	60000
2	95000	155000
3	135000	290000
4	150000	44000
5	100000	540000

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلوب: حساب معدل العائد المحاسبي.

لدينا:

$$\text{TRC} = \frac{\sum_{N}^{1} CFN}{I} * 100$$

$$\text{TRC} = \frac{5 \div 54000}{240000} = 45\ \%$$

بما أن معدل العائد المحاسبي أكبر من معدل العائد المطلوب فإن المشروع مقبول وبصفة عامة هناك حالتين:

- إذا كان معدل العائد المحاسبي أصغر من معدل العائد المطلوب فإن المشروع يرفض.
- إذا كان معدل العائد المحاسبي أكبر من معدل العائد المطلوب فإن المشروع يقبل.

وفي حالة وجود القيمة المتبقية للاستثمار الخردة فإنها تضاف إلى التكاليف الاستثمارية ويتم قسمة المجموع على 2 لاستخراج المتوسط فتصبح العلاقة كما يلي:

$$\text{TRC} = \frac{\sum_{N}^{1} CFN}{\frac{I+VR}{2}} \times 100$$

حيث: VR هي القيمة المتبقية للاستثمار.

مثال تطبيقي: لدينا ثلاث مشاريع مختلفة والمعلومات المتعلقة بها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-2): حساب معدل العائد المحاسبي في حالة وجود خردة

البيان	المشروع 1	المشروع 2	المشروع 3
التكلفة الاستثمارية	14000	250000	30000
القيمة المتبقية	6000	5000	6000
التدفقات النقدية المتراكمة	20000 على مدى 4 سنوات	25000 على مدى 5 سنوات	18000 على مدى 6 سنوات

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلوب: حساب معدل العائد المحاسبي لكل مشروع.

لدينا:

$$\text{TRC} = \frac{\sum_{N}^{1} CFN}{\frac{I+VR}{2}} \times 100$$

- معدل العائد المحاسبي للمشروع الأول : $\%50 = 100 \times \frac{4 \div 20000}{2 \div (5000+14000)}$
- معدل العائد المحاسبي للمشروع الثاني: $\%30 = 100 \times \frac{5 \div 25000}{2 \div (5000+25000)}$
- معدل العائد المحاسبي للمشروع الثالث: $\%16.66 = 100 \times \frac{6 \div 18000}{2 \div (6000+30000)}$

ومنه فإن المشروع الأول يعد أفضل المشاريع الثلاث الأخرى.

2. معيار فترة الاسترداد: (DR)

تعتبر هذه الطريقة إحدى الطرق التقليدية التي يتم الاعتماد عليها في تقييم المشروعات المقترحة، ووفقا لهذا المعيار فإن المستثمر يقوم بتحديد فترة زمنية لكل فرصة استثمارية متاحة كحد أقصى لاسترداد قيمة أمواله المستثمرة ويتم ترتيب نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة وفقا لطول فترة الاسترداد حيث تتم المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة وفقا لطول فترة استرداد كل منهما فالفرص الاستثمارية التي تتمتع بفترة استرداد أقصر نسبيا تعني أنها تستطيع استرداد تكلفة الاستثمار محل الدراسة وهنا نفرق بين حالتين:

2-1 حالة التدفقات النقدية المتساوية: في حالة تساوي التدفقات السنوية الصافية خلال العمر الإنتاجي المتوقع تحسب فترة الاسترداد استنادا على المعادلة التالية: (عثمان، 2006، صفحة 239)

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{النفقات الاستثمارية}}{\text{التدفق النقدي السنوي الصافي}}$$

حيث أن:

النفقات الاستثمارية = تكلفة الأصول الثابتة + الزيادة في رأس المال العامل

مثال تطبيقي: نفرض أن هناك مشروعين استثماريين وكانت التكاليف الاستثمارية اللازمة لكل منهما 100000 دج، وأن التدفقات النقدية للمشروع الأول هي 25000 دج والثاني 20000 دج في هذه الحالة نجد أن فترة الاسترداد للمشروعين تحسب كما يلي:

- $DR1 = \frac{100000}{25000} = 4$ سنوات
- $DR2 = \frac{100000}{20000} = 5$ سنوات

بما أن فترة الاسترداد للمشروع الأول أقل من فترة استرداد المشروع الثاني فإن القرار يكون بقبول المشروع الأول صاحب الأفضلية.

2-2 حالة التدفقات النقدية الغير متساوية: في حالة عدم تساوي التدفقات السنوية الصافية فتحسب فترة الاسترداد كما يلي: (الكداوي ط.، 2008، صفحة 130).

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{قيمة الاستثمار الاولي}}{\text{مجموع التدفقات السنوية الصافية} \div \text{عدد السنوات}}$$

مثال تطبيقي: إذا كانت الكلفة الأولية للمشروع 200 مليون دينار وأن صافي التدفقات النقدية خلال عمره المتوقع 5 سنوات كانت 30، 40، 60، 70، 80.

- فترة الاسترداد = $\frac{200}{5\div(80+70+60+40+30)}$
- فترة الاسترداد = $\frac{200}{56}$ = 3.6 سنة

ومنه فإن فترة استرداد هذا المشروع هي ثلاث سنوات وستة أشهر.

الفرع الثاني: طرق التقييم التي تأخذ عامل الزمن

هذه المعايير على خلاف سابقتها تأخذ الزمن بعين الاعتبار وتضع له حسابه الخاص ولهذا فهي تقوم على الأخذ بمفهوم القيمة الحالية وخصم التدفقات النقدية بحسب وقت حدوثها منطلقة في ذلك من الفرضية الواقعية بأن القوة الشرائية للوحدة النقدية تنخفض بمرور الوقت وأن الوحدة النقدية التي تتاح الأن سوف تزيد عن قيمتها المستقبلية ' ومن بين هذه المعايير ما يلي:

1. معيار القيمة الحالية الصافية (VAN)

أي القيمة الحالية للعائد المتوقع الحصول عليه أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة للمشروع الاستثماري، مخصومة بمعدل خصم ملائم، ثم استبعاد تكاليف الاستثمار منه ظهرت أسلوبا تقييميا سنة 1938 من خلال كتاب جون وليامز "نظرية الاستثمار" إثر الكساد العظيم وما ترتب عليه من انهيارات مالية واقتصادية سنة 1929.

يعرف صافي القيمة الحالية للمشروع بالقيمة المتحققة عن طريق خصم الفروق لجميع التدفقات النقدية السنوية الداخلة والخارجة لكل سنة على حدى طوال عمر المشروع بسعر فائدة ثابت وبخصم هذا الفرق اعتبارا من اللحظة التي يفترض أن يبدأ فيها تنفيد المشروع وتجمع مبالغ صافي القيمة المتحققة في سنوات عمر المشروع من أجل الوصول إلى القيمة الحالية للمشروع.

يمثل صافي القيمة الحالية الفرق بين الايراد الحدي والتكلفة الحدية لأي استثمار بعد خصمها بسعر خصم مناسب" (الرحيم،، 2008، صفحة 111).

وهي الفرق بين القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية السنوية مطروحا منها القيمة الحالية للتكاليف الاستثمارية و يعبر عنها بالصيغة التالية: (العجلوني و سعيد سامي الحلاق، 2017، الصفحات 295-297).

$$\mathbf{VAN} = \sum_{t=1}^{n}\left(\frac{cft}{(1+i)^t}\right) - \sum_{t=0}^{m}\left(\frac{I}{(1+i)}\right)$$

حيث:

Cft: صافي التدفق النقدي المتوقع في السنوات

i: معدل الخصم

I: تكلفة الاستثمار المبدئي

وبصفة عامة يمكن صياغة القيمة الحالية الصافية بافتراض أن تكلفة الاستثمار المبدئي في شكل دفعة واحدة عند بداية المشروع بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{VAN} = \sum_{t=0}^{n}\left(\frac{cft}{(1+i)^t}\right) - I$$

وفي حالة وجود القيمة المتبقية للاستثمار عند نهاية الفترة يمكن حساب VAN كما يلي:

$$\mathbf{VAN} = \sum_{t=1}^{n}\left(\frac{cft}{(1+i)^t}\right) + \left(\frac{VR}{(1+i)}\right) - I$$

حيث: VR القيمة المتبقية الاستثمارية

مثال تطبيقي: لدينا مشروعين (A) و (B) قدرت التكاليف الاستثمارية لكل منهما ب 10000 دج، كما تبلغ تكلفة التمويل 8% وكانت التدفقات النقدية موضحا في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): التدفقات النقدية للمشروعين A وB

السنوات	1	2	3	4	5
المشروع A	4000	20000	32000	45000	60000
المشروع B	(3000)	18000	35000	47000	65000

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلوب: تقييم المشروعين باستخدام طريقة صافي القيمة الحالية.

الجدول رقم (1-4): حساب صافي القيمة الحالية للمشروعين A وB

السنوات	معامل الخصم أو معدل العائد المطلوب 8%	المشروع (A)		المشروع (B)	
		صافي التدفقات النقدية	القيم الحالية	صافي التدفقات النقدية	القيم الحالية
1	0.916	4000	3704	(3000)	(2778)
2	0.875	20000	17140	18000	15426
3	0.794	32000	25408	35000	27790
4	0.735	45000	33075	47000	24545
5	0.681	60000	40860	65000	44265
إجمالي القيم الحالية		120187		119248	

المصدر: من إعداد الطالبتين

وعلى ذلك فإن:

$$\textbf{VAN A} = 100000 - 120187 = 20187 \text{ DA}$$

$$\textbf{VAN B} = 100000 - 119248 = 19148 \text{ DA}$$

ومن هنا يتضح أن كلا المشروعين يعطي صافي قيمة حالية موجبة فإذا كانا مستقلين فيجب قبولهما معا، أما إذا كان المشروعين متبادلين يعني قبول المشروع الذي يعطي أعلى قيمة موجبة لصافي القيمة الحالية، وبالتالي قبول المشروع A ورفض المشروع B.

2. معيار معدل العائد الداخلي(TRI) :

يختلف هذا المعيار عن باقي المعايير المعتمدة على القيم المخصومة للعوائد والتكاليف في أن معدل الخصم هنا يكون مجهولا والمطلوب معرفة قيمة ذلك المعدل والذي يجعل القيمة الحالية الصافية للمشروع مساوية للصفر، بعبارة أخرى المعدل الداخلي للعائد هو سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعوائد المتوقعة للمشروع مساوية للقيمة الحالية للتكاليف المتوقعة خلال عمره الإنتاجي. (القريشي، 2009، صفحة 100)

يعرف معدل العائد الداخلي للاستثمار بكونه معدل الخصم الذي يخفض صافي القيمة الحالية للمشروع إلى الصفر أي بمعنى أخر هو معدل الخصم الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للإيرادات مع القيمة الحالية للمصروفات كما يمكن التعبير عنه بأنه أقصى معدل للفائدة يمكن دفعه عن افتراض الاستثمارات المطلوبة للإنفاق على المشروع خلال العمر الاقتصادي له بدون تحمل أي خسارة. (جي، 2008، الصفحات 143-144)

المعادلة: يعبر عن معدل العائد الداخلي للاستثمار بالمعادلة التالية:

$$TRI = i1 + \frac{\boldsymbol{PV}(\mathbf{i2}-\mathbf{i1}).}{\mathbf{PV}+\mathbf{NV}}$$

حيث أن:

TRI: معدل العائد الداخلي.

PV: القيمة الموجبة لصافي القيمة الحالية عند الخصم الأصغر.

NV: القيمة السالبة لصافي القيمة الحالية عند الخصم الأكبر.

i1: معدل الخصم الأصغر الذي تكون عنده القيمة الحالية موجبة.

i2: معدل الخصم الأكبر الذي تكون عنده القيمة الحالية سالبة.

ومن الضروري أن تكون القيمة الموجبة والقيمة السالبة لصافي القيمة الحالية أقرب ما يمكن إلى الصفر لغرض الحصول على الدقة اللازمة في استخراج هذا المعدل.

مثال تطبيقي: نفرض أنه عند معدل الخصم 14,7% لصافي القيمة الحالية لمشروع ما VAN=1,04 وأن عند معدل الخصم 14,8% لصافي القيمة الحالية لنفس المشروع VAN=0,121

لإيجاد معدل العائد الداخلي في هذه الحالة نستخدم معادلة التقريب الخطي كما يلي:

$$TRI = 14,7 + \frac{1,04(14,8-14,7)}{1,04-0,121}$$

$$TRI = 14,79\%$$

4. **معيار مؤشر الربحية:** يطلق عليه أيضا معدل العائد على التكلفة ويعرف كما يلي: (بلعجوز، 2010، صفحة 143)

مؤشر الربحية هو المعيار الذي يقيس قدرة المشروع الاستثماري على تحقيق الربح وهو عبارة عن حاصل قسمة مجموع القيمة الحالية الصافي التدفقات النقدية الخارجية للمشروع الاستثماري، كما يقيس العلاقة بين مدخلات المشروع ومخرجاته في شكل نسبة بدلا من قيمة مطلقة ومعنى هذا أن مؤشر الربحية يحسب بقسمة صافي التدفقات النقدية على التكلفة المبدئية للاستثمار أي قياس مردودية كل دينار مستثمر

وهو يعطى بالعلاقة التالية:

$$IP = 1 + \frac{VAN}{I0}$$

حيث أن:

IP: يمثل مؤشر الربحية

VAN: صافي القيمة الحالية

I0: التكلفة الأولية للاستثمار

في ظل الفرص الاستثمارية المتنافية والتي تتشابه تكاليفها الاستثمارية فان الفرص التي تعطي دليل ربحية أكبر تكون أكثر تفضيلا فاختيارات المستثمر. أما إذا كانت الفرص الاستثمارية مستقلة ولها نفس الموارد المالية يتعين تنفيذ جميع الفرص الاستثمارية التي يزيد دليل ربحيتها عن الواحد مما يجعل تطبيق هذه الطريقة يسفر عن ثلاث حالات هي(بلعجوز، 2010، صفحة 144):

- **الاحتمال الأول:** أن يكون الناتج أكبر من اثنين وثم يكون المشروع ذو ربحية اقتصادية وله جدوى اقتصادية.
- **الاحتمال الثاني:** أن يكون الناتج يساوي اثنين ومن ثم يصبح المشروع غير مربح اقتصاديا وليس له جدوى اقتصادية.
- **الاحتمال الثالث:** أن يكون الناتج يساوي أقل من اثنين ومن ثم يصبح المشروع ليس له ربحية اقتصادية وليس له جدوى اقتصادية.

مثال تطبيقي: لدينا مشروعين استثماريين (A) و (B) قدرت تكلفتهما الاستثمارية بـ 100000 دج، 130000 دج، على التوالي وكان معامل الخصم هو 14% وكانت التدفقات النقدية على التوالي:

الجدول رقم (1-5): التدفقات النقدية للمشروعين A وB

السنوات	1	2	3	4	5
المشروع (A)	25000	10000	30000	40000	70000
المشروع (B)	10000	50000	40000	60000	80000

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلوب: تقييم المشروعين باستخدام طريقة دليل الربحية

الجدول رقم (1-6): حساب دليل الربحية للمشروعين A وB

السنوات	معامل الخصم	المشروع(A)		المشروع (B)	
	%14	التدفقات النقدية	القيم المالية	التدفقات النقدية	القيم المالية
0	1	100000	100000	130000	130000
1	0,877	25000	21925	10000	8770
2	0,769	10000	7690	50000	38450
3	0,674	30000	20220	40000	26960
4	0,592	40000	23680	60000	35520
5	0,519	70000	36330	80000	41520
صافي القيمة الحالية		50615		133680	

المصدر: من إعداد الطالبتين

ومنه:

$$\text{دليل الربحية (A)} = \frac{5015}{1000000} = 0,5$$

$$\text{دليل الربحية (A)} = \frac{133680}{130000} = 1.02$$

ومنه فالمشروع (B) أحسن من المشروع (A) لأن دليل الربحية أكبر من الواحد (1.02>1).

خلاصة:

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة مختلف جوانب دراسة الجدوى الاقتصادية فتوصلنا إلى أنها ترتكز على مرحلتين أساسيتين مكملتين لبعضهما البعض هما: دراسة الجدوى التمهيدية (المبدئية)، دراسة الجدوى التفصيلية.

حيث من خلال دراسة الجدوى التمهيدية يمكن الحكم على إمكانية التخلي عن إقامة المشروع، أو قبولها والمضي قدنا في إجراء دراسة الجدوى التفصيلية، تتم هذه الأخيرة على مراحل متتالية ومترابطة فيما بينها حيث تتضمن كل مرحلة دراسة معمقة وشاملة لكافة جوانب المشروع، وعلى أساس النتيجة المتوصل إليها في كل مرحلة يتم اتخاد القرار إما بعدم الاستمرار وإلغاء المشروع والتوقف عند هذا الحد أو الاستمرار وقبول الاقتراح والمرور إلى باقي المراحل، أي الانتقال من مرحلة إلى مرحلة موالية وفقا لنتائج المرحلة السابقة.

كما تسمح هذه الدراسة بتقييم مدى صلاحية المشاريع وفق أساليب كمية متنوعة التي من خلالها يتم المفاضلة بين المشاريع المقترحة والبدائل المتاحة واختيار المشروع الأنسب الذي يتماشى مع متخذ القرار أو صاحب المشروع والفكرة.

الفصل الثاني: الاستثمار في القطاع الفلاحي

المبحث الأول: تخطيط وتمويل المشاريع الفلاحية

المبحث الثاني: مفاهيم عن الاستثمار الفلاحي

تمهيد:

يعتبر موضوع الاستثمار أحد المواضيع التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسة الاقتصادية وهو المحرك الرئيسي في زيادة قدرات الاقتصاد الوطني على الإنتاج والتطور والتجديد، ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية في جذب الاستثمارات لما يتوفر من مواد طبيعية وموارد بشرية تسهل عملية القيام بهذه المشروعات بالإضافة إلى حجم المبالغ المالية المخصصة لدعم وتطوير الاستثمار في هذا القطاع وكذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي ومحاربة الفقر والجوع في ظل التنمية المحلية وعليه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- **المبحث الأول:** أساسيات حول القطاع الفلاحي
- **المبحث الثاني:** مفاهيم عن الاستثمار الفلاحي

المبحث الأول: تخطيط وتمويل المشاريع الفلاحية

تعتبر دولة الجزائر أحد الدول التي تشتهر فيها الفلاحة وتعد من الأسواق الخصبة في تصريف المنتجات الفلاحية، حيث تشكل مصدر من مصادر الدخل القومي، كما أنه يمكن إقامة مشاريع فلاحيه مربحة وناجحة، كما أن تمويل المشاريع يختلف باختلاف المراحل الإنتاجية للمشروع ودرجة المخاطرة التي تتعرض له.

المطلب الأول: أساسيات حول المشروع الفلاحي

نظرا للأهمية الكبيرة للمشروع الفلاحي ودوره في الاقتصاد الوطني سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالمشروع الفلاح وأهميته وأهدافه.

الفرع الأول: تعريف المشروع الفلاحي

- هو عبارة عن عمل مؤقت له بداية ونهاية مع تعبئة موارد محددة (بشرية ومادية) أثناء التنفيذ، كما أن لديها تكلفة وبالتالي فهي خاضعة لوضع ميزانية الموارد، وتحديد الوقت والمعدات، يهدف المشروع الفلاحي إلى تحقيق أقصى ربح.
- يبدأ المشروع الفلاحي إلى تحقيق بفكرة تخطر على ذهن صاحبه لإقامة مشروع معين وذلك لإنتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة معينة (موقع وزارة الفلاحة المغربية، 2020).

ويعرف أيضا المشروع الفلاحي بأنه عملية فلاحيه تتم في مكان أو أماكن محددة تتفق فيها موارد المالية (التكاليف) بغرض تكوين أصول منتجة تؤدي إلى الحصول على منافع (عائدات) على مدة معينة من الزمن، كما يمكن تعريفه أيضا بأنه كل مقترح لفكرة محددة تستهدف خلق قيمة مضافة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة" ويستلزم تخصيص موارد مادية وغير مادية" (رحيم، 2012).

الفرع الثاني: أهمية المشروع الفلاحي:

تتلخص أهميته في:

- ✓ له دور فعال في توفير فرص العمل، وتشغيل العاطلين عن العمل، فهي تستوعب جزءا أساسيا ومهما منهم.
- ✓ تساهم المشروعات في تلبية احتياجات المجتمع، وأفراده والمتمثلة في إنتاج السلع الاستهلاكية؛
- ✓ تساعد في زيادة دخول شرائح واسعة من أفراد المجتمع، وبالتالي تحقيق جزء من الرفاهية الاجتماعية لهم؛
- ✓ لها دور مهم في إحداث النمو الاقتصادي من خلال الأرباح التي تحققها، والتي تعتبر المصدر المهم والأساسي للاستثمارات الإنتاجية، والادخار الاقتصادي (السعيد، 2018، صفحة 92).

الفرع الثالث: أهداف المشروع الفلاحي

- ✓ تحقيق أقصى ربح؛
- ✓ والربح الذي يسعى إليه المشروع الفلاحي هو الفرق بين حصيلة المبيعات وتكاليف الإنتاج (يندرج في تكاليف الإنتاج بهذا المفهوم كل النفقات التي يتحملها المشروع)؛

✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة لحصول المشروع على شهرة واسعة وثقة كبيرة في الأسواق (موقع وزارة الفلاحة المغربية، 2020).

المطلب الثاني: مصادر تمويل المشاريع الفلاحية

من مصادر التمويل الفلاحي نجد مصادر داخلية وخارجية نلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: المصادر الداخلية

تعتبر المصدر الأول التي يلجأ إليه الشخص بغرض سد حاجياته المالية منها (الموسوعي، صفحة 158):

أولا –الميراث: يعتبر الميراث أحد مصادر توفير رأس المال، وهو انتقال رؤوس الأموال إلى الورثة الشرعيين، ويعد هذا المصدر مهما، ويؤدي فعلا في تمويل العملية الإنتاجية.

ثانيا –الادخار: يعد الادخار من المصادر المهمة للحصول على رأس المال، حيث يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطع ولم ينفق على الاستهلاك، يستعمله الفلاح في إعادة تمويل المواسم الفلاحية الموالية قد تكون استغلال أو استثمار.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية

عندما لا تكفي المصادر الداخلية في سد الحاجيات المالية المختلفة، فهنا يتجه المستثمر إلى المصادر الخارجية عن طريق الاقتراض، وتتمثل فيما يلي (الموسوعي، صفحة 158):

أولا –البنوك التجارية:

قصد توفير التمويل اللازم للقطاع الفلاحي، قامت وزارة التنمية الريفية باستحداث صيغ تمويلية جديدة تعطي نفس جديدة لهذا القطاع من بين أهم هذه الصيغ نجد – قرض الرفيق – وهو موجه لتمويل الاستغلال – قرض التحدي – وهو موجه لتمويل الاستثمار الفلاحي.

ثانيا –البنوك الإسلامية:

تعتبر البنوك الإسلامية من بين أهم المؤسسات المالية ولها دور كبير في تنمية الحياة الاقتصادية بجميع أشكالها من التجارية، الصناعية، والفلاحية وغيرها، وبما ان هناك مجموعة من الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية لا تتفق مع طبيعة ومبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، لذا كان لابد من السعي لإيجاد بدائل أو أساليب تمويلية جديدة تتفق ع أحكام الشريعة الإسلامية وتخلف صيغ تمويل الاستثمارات الفلاحية في البنوك الإسلامية بين السلم، المضاربة، المشاركة، المزارعة، المساقاة.

ثالثا –هيئات الدعم والمرافقة:

تعتبر هيئات الدعم والمرافقة من أهم أجهزة دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية والمؤسسات المصغرة وذلك بالاعتماد على صيغ تمويل مختلفة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار).

المطلب الثالث: تطور قطاع الفلاحي في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب تقديم أهم التطورات التي شهدها القطاع الفلاحي في الجزائر بعد الاستقلال والمراحل التي مرت بها في الجزائر إلى يومنا هذا.

الفرع الأول: تطور قطاع الفلاحة بعد الاستقلال (1962-1989)

أولا -نظام التسيير الذاتي:

عند حصول الجزائر على استقلالها واجهت وضعية صعبة جدا فالاقتصاد كان منهارا وعديم القاعدة قائم أساسا بدرجة الأولى على الفلاحة واستغلال النفط حيث يتميز القطاع الفلاحي بوجود قطاعين وهما: القطاع الحديث والذي يستولي عليه المعمرون، كما يعتمد على الوسائل الإنتاجية الحديثة الموجه لخدمة الاقتصاد الفرنسي والقطاع التقليدي ويملكه الجزائريون ويستغلونه بوسائل بسيطة، يهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي (لقوشة، 1998، صفحة 20).

عرف القطاع الفلاحي بعد الاستقلال عدة تنظيمات وقوانين، وشهد عدة تطورات بدءا من مرحلة التسيير الذاتي، إذ كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة1962، وضعا مؤلما نتيجة لتنفيذ سياسة الأرض المحروقة من قبل منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين، و التي كان غرضها عدم انتفاع الجزائريين بها بعد الاستقلال، وقامت الدولة باتخاذ أول إجراء، وهو إعلان أملاك المعمرين دون مالك، وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه "تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت و المستثمرات التي هجرها الأوربيون وتم تأميمها" ، ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم 3مارس 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية.

حيث بلغ نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 2.4 مليون هكتار، ثم مرسوم أكتوبر 1963 وفيه قرر الرئيس بن بله تأميم كل أراضي المعمرين، ووضع جميع الأراضي تحت تصرف التسيير الذاتي.

إلا أن نظام التسيير الذاتي لم يحقق الأهداف التي كانت منطوية به، وذلك راجع إلى المشاكل التي عرقلته وأدت إلى إجهاض هذه التجربة.

ثانيا -قانون الثورة الصناعية:

وهي المرحلة الثانية المعدة من 1971إلى 1980، والتي جاءت نتيجة الوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين والتباين الموجود بينهم، وعلى هذا أصدر ميثاق الثورة الزراعية 1971/07/14 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي: "الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها.

إذ تهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية والرفع من دخولهم الشخصية، كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها

بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق تقنيات فعالة، وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة، فبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا، وبعد 1970 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت مساعدات الدولة للفلاحين وهذا بسبب تحديد الملكية (صدوق، 1998، صفحة 50).

ثالثا –إعادة هيكلة القطاع الفلاحي:

وهي المرحلة الثانية الممتدة من 1980 إلى 1989، والتي جاءت نتيجة للمشاكل التي كان يعيشها القطاع الزراعي في الجزائر بصفة عامة ، والقطاع العمومي بصفة خاصة، رأت الدولة آنذاك إدخال إصلاح جديد على هذا القطاع، بهدف تفعيل و إعطاء المكانة الاقتصادية اللازمة له بين مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى والحد من الازدواجية التي أصبح هذا القطاع يتصف بها، وكذا الحد من فوضى التسيير والتدخلات المختلفة من طرف مختلف أجهزة التسيير المفروضة على هذا القطاع، والتقليل أيضا من المساحات الشاسعة التي كانت تملكها مزارع القطاع المسيرة ذاتيا وبعض مزارع الثورة الزراعية (الطاهر ز.، 2009، صفحة 77).

الأمر الذي أدى إلى إنشاء القطاع الفلاحي الاشتراكي وذلك عن طريق دمج مختلف مزارع التسيير الذاتي وقدماء المجاهدين ومزارع الثورة الزراعية، للتخلص من الازدواجية، حيث تم تكوين 3500 مزرعة فلاحيه اشتراكية تتربع على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 2830000 هكتار.

أما في المخطط الخماسي الثاني (1985–1989) اقتضى بضرورة إعادة النظر في سياسة التنمية التابعة، حيث أعطت الدولة اهتماما بالغا للقطاع الفلاحي بغلاف مالي قدره 40 مليار دولار، وركز هذا المخطط على تحسين نوعية الإنتاج الوطني مع تخفيض نسبة الواردات وزيادة الصادرات (جنينة، 2011، صفحة 20).

في الإصلاح الزراعي لم يتوقف عند تكوين الوحدات المنتجة، بل تتعدى إلى إنشاء هياكل و مؤسسات الدعم الفلاحي، فقد تم تكوين قطاعات التنمية الفلاحية (*SDA) والتي بلغ عددها قرابة 100 قطاع على المستوى الوطنين يتولى كل قطاع متابعة المزارع الواقعة في إقليمه بتقديم المساعدات للمزارع فيما يتعلق بالأعمال التقنية التي يصعب على عمال المزرعة القيام بها لإكمال عملية الإصلاح هذه تدعمت بإنشاء هيئة تمويل متخصصة في تمويل القطاع الفلاحي، تمثلت هذه الهيئة في إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية، بهدف تسهيل إجراءات التمويل التي كان يعاني منها القطاع.

الفرع الثاني: واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (1990-2017)

في سنة 1990 صدر قانون إعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع 445000 هكتار لنحو 22ألف مالك سابق، وبلغت المساحات الزراعية المستغلة خلال هذه الفترة 4552000.

وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي، استجابة لنداء الفلاحين وممثليهم، قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال جملة من الإجراءات والتدابير، شملت تخفيض نسب الفوائد على القروض وإنشاء صناديق متخصصة للدعم (9 صناديق متخصصة تبعا لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي)، مع تقديم إعانات (إعفاءات) جبائية وشبه جبائية للفلاحين، وبلغ الإنتاج الفلاحي 10%من الإنتاج الداخلي الخام (زبيري ر.، 2003، صفحة 06).

كما تم إصدار قانون سنة 1995 القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالة هذا القطاع، وشمل البرنامج أيضا إجراءات تهدف لدعم الاستغلال الزراعي وتوفير شروط الحركة للإنتاج الزراعي إلى جانب تطوير الصيد البحري وترقيته وتحسين وسائل الصيد، مع توسيع وتهيئة موانئ الصيد وتوجيه الاستثمار الخاص إلى هذا القطاع وعرفت سنة 1996 صدور تشريعات عديدة تضمن حق التملك للأرض وتأجيرها، تكريسا للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق، ثم جاء برنامج إعادة الهيكلة الذي مس كل القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي.

ومن ثم شرع في تطبيق برنامجين تنمويين لتطوير الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية، الأول استغرق تنفيذه 05 سنوات (2010-2015) كان من أهدافه الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني، سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2014، حيث سجلت نسبة 7% والجدول التالي يوضح الإنتاج الفلاحي خلال سنة 2015:

الجدول رقم (2-1): الإنتاج الفلاحي خلال سنة 2015

الإنتاج الفلاحي 2015	الكمية (بالطن)
الحبوب	400000000
البقوليات	1500000
البطاطا	1940000
شمندر سكري	80000 من السكر يمثل 10 من احتياجات الاستهلاك
زيوت نباتية	50000 لتر من الزيت يمثل 10 من احتياجات الاستهلاك
تمور	3100000
زيتون	400000
حليب	102000
لحوم حمراء	400000
لحوم بيضاء	300000

المصدر: عزاوي عمر، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، 2013، ص205.

أما البرنامج الثاني، برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي استغرق خمس سنوات من 2008 إلى 2013، فإنه يهدف لتثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة، وتحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل، الاشغال العمومية في الفلاحة والتنمية الريفية. وقد عرف الاقتصاد الوطني انتعاشا سنة 2013 حيث سجل الناتج الداخلي الخام نسبة نمو قدرها 2.4% وشكل الإنتاج الزراعي نسبة 9.3% مع القيمة المضافة الاجمالية،

وقد سجل هذا القطاع نموا بنسبة 20% سنة 2013 بفضل المردودية التي عرفها إنتاج الحبوب الذي بلغ 61 مليون قنطار، كما عرف القطاع الزراعي ارتفاعا في المساحة الصالحة للزراعة التي ازداد حجمها بحوالي 40 ألف هكتار وازدادت مساحة الأشجار المثمرة ب 41 ألف هكتار منذ جانفي 2013، فيما يخص المناطق الرعوية فقد استفادت في جانفي 2013 وجوان 2014 من حوالي 50 ألف هكتار من المغروسات الجديدة وقرابة 3 ملايين هكتار من المساحات الخاضعة للحماية، كما تم إعادة تأهيل 6000 مستثمرة زراعية خلال نفس الفترة واستغلال عدة سدود جديدة (زبيري ر.، 2008، صفحة 30).

أدت التدابير التي اتخذتها الدولة سنة 2013 خاصة مسح حوالي 40 مليار دينار من ديون الفلاحين ووضع برنامج عمومي للدعم بمبلغ إجمالي قدره 1000 مليار دينار على مدى الفترة الخماسية (2013-

2017) إلى تسجيل نتائج معتبرة منها إنتاج حوالي 27 مليون قنطار من البطاطا مقابل 19 مليون قنطار سنة 2010، وتكثيف إنتاج الحليب مما أدى إلى تقليص كميات مسحوق الحليب المستورد.

وحسب الاحصائيات لسنة 2012 فقد خصصت الجزائر 135 مليار دولار لدعم المواد الغذائية الأساسية منها: الحبوب ودعم القدرة الشرائية للمستهلكين، وأصبحت الجزائر تعطي ما نسبته 72% من احتياجاتها والباقي يعوض ببرامج استراد، حيث بلغت واردات الجزائر من المواد الغذائية 8.1 مليار دولار مسجلة بذلك انخفاض قدره بـ 77.9% مقارنة مع سنة 2014.

ويعود هذا الانخفاض الذي شهدته الواردات الغذائية إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة والتي تسعى من خلالها إلى زيادة الإنتاج المحلي وكذا زيادة الاستثمار في المجال الفلاحي بغية تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي وذلك من خلال زيادة الصادرات وتقليص الواردات (محمد، 2006، صفحة 08).

كما عرف الإنتاج الفلاحي ارتفاعا بقيمة 29 مليار دولار في الموسم الفلاحي 2016-2017 مقارنة بـ 22 مليار دولار في الموسم الفلاحي 2013-2014 والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة المحاصيل في الإنتاج الوطني خلال الموسم الفلاحي 2016-2017.

الجدول (2-2): نسبة مساهمة المحاصيل في الناتج الوطني خلال الموسم الفلاحي (2016-2017)

المحاصيل	نسبة مساهمة المحاصيل في الناتج الوطني بالـ %
الخضر	29.2%
الزراعات الكبرى	11.8%
التمور	8.4%
الفواكه	7.8%
الحمضيات	5.9%
الحليب	6.7%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2017.

المبحث الثاني: مفاهيم عن الاستثمار الفلاحي

يرتبط نمو وتطور اقتصاد بلد ما ارتباطا وثيقا بمدى تدفق الأفكار الاستثمارية وكذلك إنجاز المشاريع اذ أنها تمثل الخلية الأساسية ولب اقتصاد الدول التي تحرك عجلة التطور، وتعمل على رفع المنافسة الداخلية أو الخارجية وترقي النمو الاقتصادية.

ويعد الاستثمار بمفهومه الاقتصادي من العوامل الأساسية الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي وهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه الوثيق و المباشر بتكوين رأس المال و زيادة قدرات الاقتصاد الوطني في الإنتاج و بالتالي رفع مستوى المعيشة التي تسعى كل دولة إلى تحقيقه، كما تؤدي إلى تجديد الطاقة الإنتاجية للمجتمع و توسيع الهيكل الإنتاجي في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة، الصناعة، الخدمات ...، اذ توجهت معظم الدول إلى ترقية و تعزيز الاستثمار الفلاحي كمحرك رئيسي لتنمية الاقتصاد الوطني، الامر الذي يدفع منهجيا إلى البحث في مضامين هذا النوع من الاستثمار و أهم الميزات التي منحت له هذه الأولوية التنموية (فاطمة، صفحة 03).

المطلب الأول: أساسيات حول القطاع الفلاحي

يعتبر الاستثمار الفلاحي أحد أهم أنواع الاستثمارات الحقيقية بعد توفر المبالغ المالية وتوفير الموارد الطبيعية والموارد البشرية ذات الارتباط بالفلاحة مما يسمح بتحقيق دوافع هذا الاستثمار بالنسبة للمستثمر أو الدولة المقام بها الاستثمار، كما يزيد من حجم الإنتاج ويقلل الفجوة الغذائية ويحقق الامن الغذائي. ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالاستثمار الفلاحي وخصائصه، متطلبات نجاح الاستثمار في القطاع الفلاحي وسبل ترقية الاستثمار في القطاع الفلاحي.

كما يأخذ الاستثمار الفلاحي نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن الاستثمار في القطاع الفلاحي له خصائص تجعله أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الفرع الأول: مفهوم الإستثمار الفلاحي

رغم اختلاف بعض الباحثين الاقتصاديين في تعريفهم للاستثمار وهذا حسب أسس وضوابط اقتصادية متعارف عليها، إلا أنه عرف كما يلي:

" يعتبر الاستثمار الفلاحي أحد أنواع الاستثمارات المنتجة، ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث نجد المستثمر يتخلى فيه عن رأس المال بشكله النقدي و يقوم باستبداله بأصول و سلع إنتاجية و دمجها لإنتاج سلع فلاحية لسد حاجيات المستهلكين و الحصول على أفضل عائد ممكن و المتمثل في الربح بالنسبة للمستثمر " (نادية، 2000،، صفحة 29).

- " هو جزء من الدخل يخصص بغية الحصول على عناصر الإنتاج الطبيعية خاصة الأصول طويلة الاجل قصد زيادة أو تحسين الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها "
- " الاستثمار هو عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها نتحصل على أرباح "

كما يعرف الاستثمار الفلاحي على أنه: " دمج عومل الإنتاج المتوفرة في الزراعة (الأرض، العمل، رأس المال ...) وتشغيلها قصد إنتاج مواد زراعية لسد حاجيات المستهلكين والحصول على أفضل النتائج الممكنة و تختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد" (سحنون، 2010،).

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الفلاحي

ينفرد الاستثمار الفلاحي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الاستثمار في القطاعات الأخرى وتؤثر على نموه إيجابيا او سلبيا ويمكن حصرها كما يلي (نادية، 2000،):

- ✓ **الدورة المالية:** تختلف السنة المالية في الفلاحة عن السنة المالية العادية اذ أن توقيت العوائد والاستثمارات وإتاحة الفرصة للاستفادة عن السنة المالية من وجهتي نظر المحاسبين وإعداد الميزانيات يخل نوعا ما بعمل المصارف والبنوك.
- ✓ **الدورة الزراعية:** يخضع الاستثمار الفلاحي للدورة الزراعية اد أن الزراعة تستوجب الإنتاج في سنة وتخصيب الأرض في سنة أخرى من أجل تمكين التربة وتحسينها وزرعها بمنتوج أخر لطبيعة إنتاجية مختلفة.
- ✓ **المخاطرة:** تعتبر المخاطرة من أهم معوقات الاستثمار الفلاحي لأنها تتجلى فيه بشكل واضح ذلك بسبب دخول العوامل الطبيعية والمناخية وبالتالي يصعب التنبؤ بمستقبل الاستثمار في هذا القطاع.
- ✓ **التكيف:** إن إمكانيات التكيف في الاستثمار الفلاحي وخصوصا في الإنتاج النباتي أكير منها في الاستثمار الصناعي لاختلاف درجات خصوبة الأرض ودرجات قابليتها وصلاحيتها للري، ما يمكن أن يغير العمليات وأحجامها والتناوب الفلاحي وتغير اختيار المزروعات.
- ✓ **صعوبة تقييم الاستثمار الفلاحي:** الاستثمار الفلاحي يتميز بمجموعة متنوعة من المخاطر تجعله يبدو أكثر صعوبة من الاستثمار في القطاعات الأخرى، فمن وجهة النظر المحاسبية لاستعمال الحسابات المختلطة وكذلك تداخل الأنشطة خاصة في المزارع العائلية أين يمارس أصحاب الحيازة وعائلته الأنشطة الفلاحية باعتبارها أنشطة يومية قد توجه مخرجاتها للمستهلك الذاتي وفي نفس الوقت تسوق.
- ✓ **ارتفاع حجم التكاليف الثابتة بالنسبة للتكاليف المتغيرة:** نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الزراعة، اذ أن الجزء الأكبر من رأس المال في الفلاحة لا يتغير مع تغير الإنتاج، وتقدر نسبة الأموال الثابتة في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستعملة، وذلك عكس ما هو عليه في المجال الصناعي (الهدى، 2015، صفحة 26):

- ريع الأرض وإيجار العقارات؛
- الفائدة على الأموال المستثمرة في المعدات والآلات الفلاحية والحيوانات؛
- الاستهلاك أو الاندثار بالنسبة للمباني والآلات؛
- التأمين على المباني والماكينات والحيوانات؛
- تكاليف عمل أفراد العائلة؛

- الضرائب على الأرض وعلى الملكية الشخصية.

أما التكاليف المتغيرة تتمثل في:

- المستلزمات الجارية مثل البذور والأسمدة؛
- أجور العمال من غير أفراد عائلة الفلاح وأجور الخدمات الأخرى؛
- الترميمات في المباني وإصلاح الآلات،
- الوقود، والأعلاف، وتطعيم الحيوانات، وغيرها.

المطلب الثاني: متطلبات نجاح الاستثمار في القطاع الفلاحي

يستوجب الاستثمار الفلاحي عدة متطلبات منها:

✓ زيادة مساحات الأراضي الفلاحية من خلال استزراع أكبر مساحات ممكنة، أو من خلال عمليات الاستصلاح الجديدة التي تدخل مساحات مهمة في النشاط الزراعي (مصطفى، 2017)؛

✓ توفير الإمكانيات الضرورية للاستفادة من موارد المياه الموجودة، والعمل على تنميتها وتوفير موارد جديدة؛

✓ الحد من النزوح الريفي، لأنه يؤدي إلى إيجاد فرص عمل كافية لقوة العمل المتنامية في المجتمعات الريفية التي تهجرها إلى المدن للسعي نحو إيجاد عمل هناك. مما يساهم في الوقت نفسه بتنظيم المدن وجعلها بالمستوى المطلوب من حيث الخدمات والفعاليات والمجال الجغرافي المدني المناسب للحياة الجيدة؛

✓ رفع الإنتاجية الفلاحية في المجتمعات الريفية وإيجاد أشكال مناسبة لزيادة القيمة المضافة في المنتج الفلاحي، سواء من خلال المكننة أو من خلال التسويق المناسب للسلع الفلاحية وزيادة فرص المنافسة فيها؛

✓ زيادة فاعلية البحث العلمي الفلاحي، الذي يحتاج إلى شروط مناسبة كي تطبق نتائجه ومخرجاته وهذا في أغلبه كإنتاج الأعلاف وتحسين السلالات وتحصينها من الأمراض مع ربطها بحاجات السوق والمجتمع الريفي المنظم؛

✓ تنمية الثروة السمكية وتطويرها من خلال أسس علمية حديثة. ولعل هذا القطاع من أكثر القطاعات الفلاحية حاجة للاستثمار ومن أكثرها قدرة على إيجاد ريعية ربحية سريعة، خاصة في أماكن مرور تياري كناري والصومال الباردين مقابل تيارات شواطئ المغرب العربي؛

✓ توفير المنتجات الفلاحية لضمان تحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- إيجاد فرص عمل جديدة؛
- زيادة القيمة المضافة في المادة الأولية والقدرة على استيعابه؛
- إيجاد حالة توازن في الأسواق العربية بين العرض والطلب فالصناعة قادرة على امتصاص الفائض من المنتج الفلاحي؛
- تأمين المادة الغذائية في الأسواق في الأوقات جميعها، حيث يمكن تخزين المنتج الفلاحي المصنع مددا زمنية؛

- توفير إمكانات مهمة للتسويق الفلاحي المناسب والمنافس أيضا خاصة في الأسواق العالمية.

✓ تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة، من خلال ربط الشباب بالعملية الاقتصادية الوطنية والقومية، ومن ثم حل معظم الأزمات التي تنشأ في المجتمع؛

✓ تحقيق الربح الاقتصادي المناسب لأصحاب رؤوس الأموال في مجالات اقتصادية اجتماعية بعيدة عن الاستثمارات الوهمية وغير الإنتاجية، وهذا يضمن بقاء الأموال داخل الدولة بحيث لا تتعرض للتآكل في الأزمات الاقتصادية والسياسية العالمية الكبرى.

المطلب الثالث: سبل ترقية الاستثمار في القطاع الفلاحي

تطبيقًا لأحكام القانون رقم 08-16 الصادر في 03 أوت 2008 والمتعلق بالتوجيه الفلاحي، وفي إطار المبادئ التوجيهية التي أرسلتها الحكومة من أجل إدراج الفلاحة في صميم سياستنا الاقتصادية بهدف ترقية الاستثمار الفلاحي، باعتبار الفلاحة بديلا للمحروقات.

تم منذ عام 2011 وضع آلية تسمح بالحصول على الأراضي الفلاحية، من خلال المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ 23 فيفري 2011 المتعلق بإنشاء المستثمرات المخصصة للفلاحة وتربية المواشي، والذي تم تعديله واستكماله بمنشور وزاري مشترك رقم 1839 المؤرخ 14 ديسمبر 2017 المتعلق بالحصول على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والموجهة للاستثمار في مجال استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز حيث يهدف هذا المنشور إلى (ترقية الاستثمار):

✓ تسهيل إجراءات الحصول على الأراضي الفلاحية؛

✓ تشجيع الاستثمار من خلال الاستصلاح؛

✓ تأمين ومرافقة للمستثمرين؛

✓ استرجاع الأراضي غير المستغلة؛

✓ إنشاء لجنة تنشيط وتوجيه الاستثمار الفلاحي «اللجنة بين الولايات» بدلاً من الجنة الولائية وتوسيع العضوية إلى كل من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، شركة توزيع الكهرباء والغاز وبنك الفلاحة والتنمية الريفية) بصفة استشارية)؛

✓ استثمار كليا أو جزئيا من قبل الوالي؛

✓ الالتزام بدراسة جدوى المحيط؛

✓ حذف الدعوى للتعبير عن الاهتمام؛

✓ وضع الملفات في شباك موحد، أي مديرية المصالح الفلاحية في هذه الحالة؛

✓ إنشاء لجنة مراقبة من قبل الوالي تتألف من ممثلين عن ومديرية المصالح الفلاحية والديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛

✓ تحديد الجدول الزمني لمعالجة الملفات (15 إلى 45 يومًا)؛

- ✓ وضع قرار الأهلية قبل عملية الامتياز،
- ✓ إعداد دفتر الشروط والجدول زمني لتنفيذ المشروع،
- ✓ إمكانية الإلغاء الإداري دون اللجوء إلى المحضر القضائي.

المطلب الرابع: مفهوم الصناعات الغذائية وأهميتها

تعتبر الصناعة الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي، حيث تعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، وتساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للأفراد.

الفرع الأول: مفهوم الصناعات الغذائية

اختلفت التعاريف حول الصناعات الغذائية وتعددت نذكر منها:

التعريف الأول: عرفت الصناعات الغذائية بأنها "العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية بحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها بحيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية" (فراج، 1997، صفحة 04).

التعريف الثاني: كما تعتبر أيضا أنها: "التطبيق العملي للعمل والتكنولوجيا بهدف إعداد وتصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية لزيادة عمرها التخزيني، والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها"

حيث تلعب الصناعة الغذائية دورا هاما في بيئة المحيط وهي مفصل هام في السلسلة الغذائية، ووسيط أكيد بين الحقل والمائدة، والصناعات الغذائية كتطبيق عملي للعلوم من اجل حفظ وتداول الأغذية تنقسم لنوعين من الصناعات: الحفيظة ومنها صناعة التعليب والتبريد والتجميد وغيرها، والتحويلية ومنها صناعة السكر والزيوت والألبان وغيرها (مصنوعة).

التعريف الثالث: الصناعات الغذائية هي: "الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا المواصفات محددة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف...الخ والاستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري".

كما يمكننا أن نعرف الصناعات الغذائية على أنها: "مجموعة الصناعات الخاصة بتحويل المواد الأولية ذات الأصل النباتي أو الحيواني إلى منتجات موجهة للتغذية الإنسانية أو الحيوانية، ووراء هذا التعريف علينا أن نضع في الحسبان أن المنتجات الغذائية بصفة عامة شديدة اللاتجانسية، كما أن العلاقات بين وحدات الإنتاج في الفرع الواحد نكون غالبا معقدة".

وعلى أثر ما سبق التعريف المناسب هو: " **الصناعة الغذائية هي كل منتوج محول جزئيا، أو غير محول، موجه إلى أن يستهلك أو قابل للدخول في منتجات تستهلك قبل الإنسان**" (الكريم، 1985، صفحة 212).

الفرع الثاني: أهمية الصناعات الاقتصادية

تعتبر الصناعات الغذائية صناعة حيوية تلعب دورا هاما في تنمية الاقتصاد الوطني ويمكن توضيح أهميتها في النقاط التالية: (الحق، 2019)

- الاستغلال الأمثل للخامات الزراعية من خلال تصنيعها والاستفادة من مخلفات الإنتاج في تغذية الحيوانات أو في انتاج منتجات أخرى يستفيد منها الانسان؛
- تدعيم المنتجات الغذائية بالمواد المحسنة والمعززة من خلال إضافة بعض الاملاح المعدنية أو الفيتامينات المغذية؛
- تحويل المواد الغذائية سريعة التلف إلى أكثر ثباتا، فيمكن حفظ بعضها عدة أيام وأسابيع والبعض الاخر لبضعة أشهر أو سنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة، ويمكن بهذه الطريقة جعل الغذاء متوفرا طوال فصول السنة والاستفادة من المحفوظ منه بالتعليب أو التجفيف في مواسم رداءة الإنتاج بسبب حصول جفاف أو تعرض المحاصيل الزراعية إلى الآفات التي تقضي عليها؛
- تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للمواد الغذائية فتحول دون هبوط أثمانها في مواسم إنتاجها إلى حد يساعد على انتاجها، بل إنها تترك المجال مفتوحا لبيع الكميات الفائضة إلى معامل التصنيع وبأسعار مناسبة، كما أن توفرها في مواسم ندرتها تساهم في عدم ارتفاع أسعارها وهي طازجة وبالتالي لا تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك؛
- الحفاظ على الخدمات الزراعية في فترة ذروة إنتاجها للاستفادة منها في غير موسمها؛
- تعد الصناعات الغذائية من الأدوات التي تساعد في النماء الاقتصادي لجميع دول العالم كما تدعم النمو الإقليمي المتوازن للمناطق المختلفة للدولة؛
- توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات امنه؛
- تسهيل فرص المستهلك في اشباع حاجاته الاستهلاكية وذلك من خلال السهر على تقديم منتجات تتناغم وأذواقه؛
- رفع المستوى المعيشي وزيادة القدرة الاستهلاكية والشرائية للفرد والمجتمع وتشجيع الاستثمار للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي لتوفير العملة الصعبة للاقتصاد الوطني؛
- تساعد الصناعات الغذائية وتدعم ظهور فكرة المجتمعات الزراعية الصناعية بهدف استصلاح مساحات جديدة من الأراضي وزراعتها بالخضر والفواكه لضمان توفير المادة الخام اللازمة لعمليات التصنيع الغذائي.

الفرع الثالث: أنواع مشاريع الصناعات الغذائية

يعمل قطاع الصناعات الغذائية على الحد من الاستيراد وخاصة في الدول العربية والذي أصيب اقتصادها بالإنهاك فالدول العربية وحسب دراسات مختلفة هي الدول الأكثر استيرادا للمواد الغذائية من الخارج. هذا ويوجد العديد من الأفكار المختلفة لمشاريع الصناعات الغذائية التي يمكن تنفيذها نت بين هذه المشاريع ما يلي (صابر، 2018):

أولا –مشروع تجهيز وتعبئة التمر والبلح الجاف: يعتبر محصول التمر في مصر محصولا استراتيجيا وذلك حسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة وتحتل مصر حاليا المركز الأول في انتاج التمور على مستوى العالم قبل إيران والسعودية وبلغ انتاج مصر من التمور حوالي 1,5 مليون طن سنويا.

ثانيا –مشروع انتاج فطريات عيش الغراب: يعتبر فطر عيش الغراب من المحاصيل القديمة في مصر حيث أطلق عليه الفراعنة اسم غذاء الالهة لما له من فوائد غذائية عديدة كما أنه يدخل في تركيب العديد من الادوية، حيث يعد مشروع انتاج فطر عيش الغراب من مشاريع الصناعات الغذائية والاستثمارية المربحة والناجحة حيث يبلغ انتاج المتر المربع الواحد من 20 إلى 25 كلغ في ثلاثة أشهر ويصل إلى 100 كلغ في السنة الواحدة أي أنه من أعلى معدلات الإنتاج بشكل عام كما أنه من أرخص اللحوم مما يعمل على سد الفجوة الغذائية في البروتين الحيواني كما يساعد على تقليل مشكلة التلوث الموجودة في الريف المصري عن طريق استخدام المخلفات الزراعية.

ثالثا –مشروع تصنيع الايس كريم: يعد هذا المشروع من مشاريع الصناعات الغذائية المربحة واسعة المجال فهو أحد حلول مشكلة البطالة بين الشباب بالإضافة إلى أنه مشروع ذو تكنولوجيا بسيطة وغير مكلفة ماديا ويساعد على الحد من التلوث الناتج عن صناعة الايس كريم بطريقة يدوية عن طريق استخدام الطرق الالية كما تم ابتكار العديد من الأنواع المختلفة للآيس كريم ولم يعد يقتصر على الأنواع التقليدية فقط.

رابعا –صناعة المربات والعصائر: تعد صناعة المربات والعصائر من مشاريع الصناعات الغذائية الجيدة التي تساهم في تطوير منظومة الإنتاج الغذائي سواء محليا أو في حالة التصدير ويقوم انتاج المربات والعصائر بوسائل تكنولوجية متاحة مع الالتزام بمعايير الجودة والطرق السليمة في التخزين والتعبئة بما يضمن عدم فساد المنتج كما انه يعد مشروعا مناسبا لشباب الخريجين وصغار المستثمرين.

خامسا –مشروع انتاج الخميرة الطازجة: تعتبر صناعة الخميرة من الصناعات الغذائية النظيفة والغير ضارة بالبيئة كما أنها تتميز بالطلب المتزايد عليها نظرا لاستخدامها في صناعة الخبز والحلويات ويمكن إقامة مشروع انتاج الخميرة بتكاليف متوسطة تناسب الشباب كما انه من المشاريع ذات الأرباح المضمونة نظرا لأهمية صناعة الخميرة في السوق المصري.

سادسا –مشروع انتاج علف من نباتات ورد النيل ومخلفات مصانع الخضروات: يعتبر هذا المشروع من الصناعات الغذائية المفيدة في أكثر من مجال وذلك لأنه يعمل على تحويل نباتات ورد النيل والتي تتواجد

بكميات كبيرة وتعيق الملاحة النهرية وتتسبب في سد المصارف إلى أعلاف مما يساعد في الاستفادة من وجودها وكذلك مخلفات بعض المحاصيل الزراعية من الخضروات والفواكه كأشجار الموز.

سابعا –مشروع انتاج الصابون من الزيوت الناتجة من مخلفات الأطعمة: يهدف هذا المشروع إلى إعادة تدوير مخلفات الزيوت المستخدمة في قلي الأطعمة عن طريق صناعة صابون الغسيل المستخدم في المناطق الريفية بدلا من إلقاء هذه الزيوت في شبكات الصرف الصحي مما يؤثر على كفاءتها، كما يضر بمعدات تطهير مياه الصرف الصحي وزيادة تكلفتها على الدولة كما يمكن استخدام الزيوت النباتية المهدرجة التي انتهت صلاحيتها في هذه الصناعة كأحد مشاريع الصناعات الغذائية المربحة والتي تستفيد من الأشياء الضارة في ظاهرها والنافعة في باطنها.

خلاصة:

من خلال ما ذكرنا في هذا الفصل نستنتج أن القطاع الفلاحي يمثل العمود الفقري لاقتصاديات الدول، نظرا لما يلعبه من دور حيوي وفعال في النشاط الاقتصادي، وهذا ما لاحظنا أن الدولة تسعى جاهدة على تطويره، حيث يتم تمويل هذا القطاع من عدة مصادر داخلية وخارجية، الداخلية تتمثل في الميراث باعتباره أحد مصادر توفير رأس المال وكذلك الادخار فهو من يعتبر من المصادر المهمة للحصول على رأس المال. أما فيما يخص المصادر الخارجية فيتوجه إليها المستثمر عندما لا تكفيه المصادر الداخلية وتتمثل في البنوك التجارية التي أنشأتها وزارة التنمية الريفية من أجل توفير التمويل اللازم للقطاع، أيضا البنوك الإسلامية التي تعتبر من أهم المؤسسات المالية لدورها الكبير في الحياة الاقتصادية، وكذلك هيئات الدعم والمرافقة فهي من أهم المصادر الخارجية للتمويل وهذا لاعتمادها على صيغ تمويل مختلفة.

أما بالنسبة للاستثمار في القطاع الفلاحي فقد أصبح من الواضح أنه يعتبر كأداة اقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي وله أهمية بالغة في التنمية المحلية والاقتصادية فهو يهدف الى تحقيق التوازن في الأسواق بين العرض والطلب ويساهم في إيجاد فرص العمل وهذا ما يسمح بالاستقرار السياسي والاقتصادي. ولهذا فالدولة تسعى جاهدة لترقية الاستثمار في القطاع الفلاحي بشتى الطرق.

الفصل الثالث: نموذج دراسة جدوى لمشروع

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المبحث الثاني: دراسة حالة مشروع إنتاج المثلجات والعصائر (شلغوم العيد_ ميلة)

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي تطرقنا لها في الفصلين السابقين، والتي تمحورت في ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية بمرحلتيها المبدئية والتفصيلية والاستثمار في القطاع الفلاحي، فإننا سنحاول تطبيق ذلك من خلال الجانب التطبيقي على أحد المشاريع الفلاحية المتمثل في إنشاء وحدة فرع الأغذية الزراعية لإنتاج المثلجات والعصائر.

وبالتالي سنحاول التعرض لهذا الفصل كما يلي:

- **المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.**
- **المبحث الثاني: دراسة حالة مشروع إنتاج المثلجات والعصائر (شلغوم العيد).**

المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها وعلى رأسها تخفيض معدلات البطالة من خلال تشجيعها للشباب على انشاء مؤسسات خاصة بهم.

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –فرع ميلة–

الفرع الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، أنشأت سنة 1996، مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة إنشاء المؤسسات، موضوعة تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة.

هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والتي تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة والحاملين لأفكار المشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات (وزارة الصناعة، 2021).

حيث تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، بهدف مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع المؤسسات المصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، قصد خلق الثروة ومناصب العمل، وتسعى أيضا الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

تضم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني وكذا العديد من الفروع الموزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى (الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، 2022).

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 20–329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها، فإن هذه الوكالة ستحمل تسمية **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية** (الجريدة الرسمية، 2020).

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

بناءا على المعطيات التي تحصلنا عليها من الدراسة الميدانية للوكالة، تمكنا من تقديم الهيكل التنظيمي للوكالة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

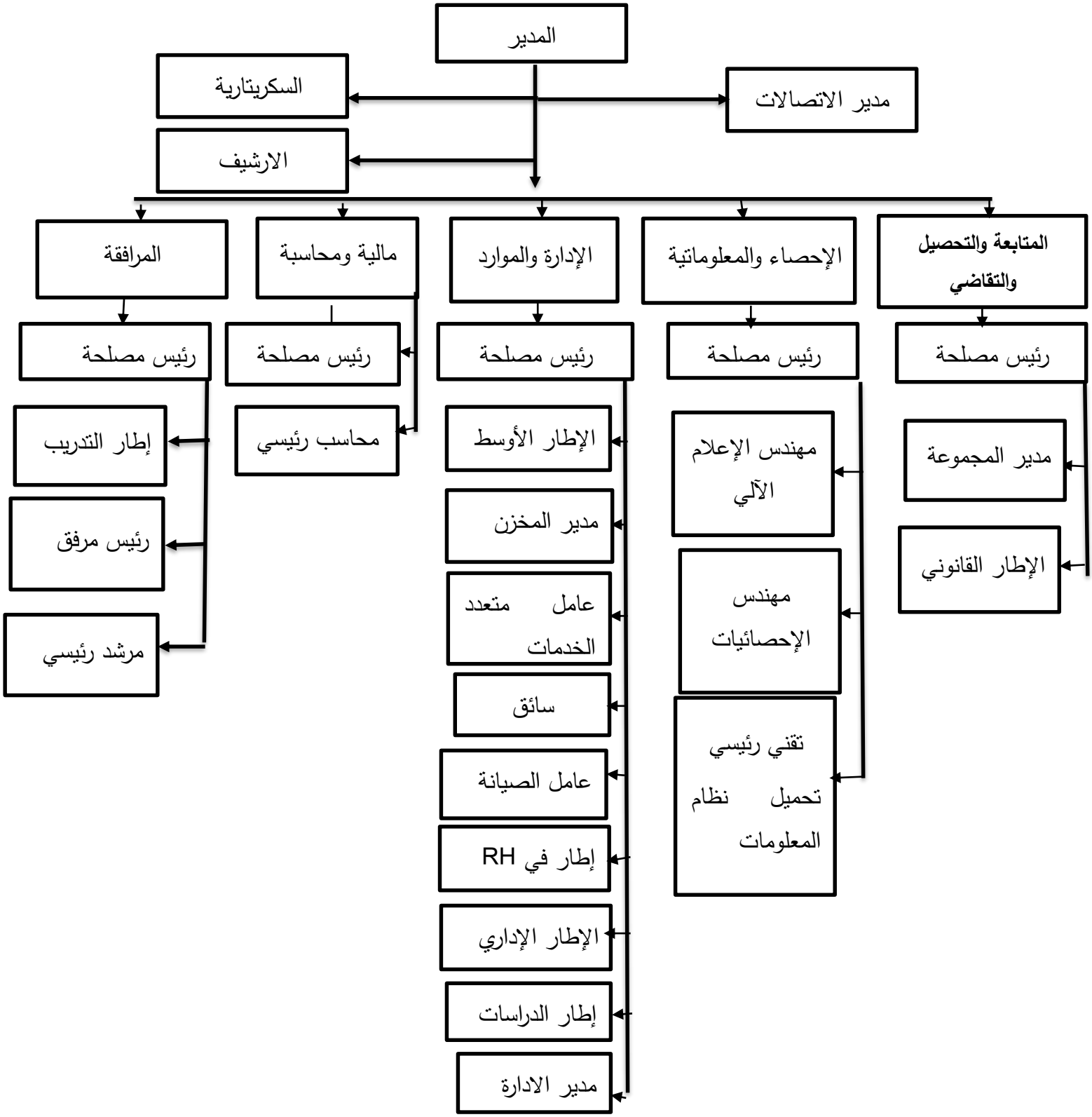

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تتمثل مهام وأهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في:

الفرع الأول: مهام الوكالة

فضلا عن مهامها المحددة في قانونها الأساسي فإن الوكالة مكلفة بـ:

- ✓ تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة للتمويل؛
- ✓ إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- ✓ إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية؛
- ✓ تشجيع استحداث تطوير الأنظمة البيئية بناءا على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي أو الوطني؛
- ✓ تشجيع السهر على عصرنه وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها؛
- ✓ إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة؛
- ✓ عصرنه ورقمنه آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة؛
- ✓ تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة، كما تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

الفرع الثاني: أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تسعى هذه الوكالة إلى تشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش لقطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة، ومن بين الأهداف الأساسية لهذا الجهاز: (الطاهر و مهري أمال، 2013، صفحة 07)

- ✓ تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات؛
- ✓ تشجيع كل الاشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب؛
- ✓ دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب العمل؛
- ✓ ترقية التكوين التأهيلي بغرض تسيير الاندماج في عالم الشغل؛
- ✓ تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل؛
- ✓ ترقية تشغيل الشباب.

المطلب الثالث: صيغ التمويل والامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

صيغ التمويل والامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تتمثل في:

الفرع الأول: صيغ التمويل

تم إلغاء مستويات التمويل والإبقاء على أنماط التمويل الثلاثة والمساهمة الشخصية يتحكم فيها ثلاثة عناصر وهي:

- ✓ وضعية المستثمر سواء كان بطال أو غير بطال؛
- ✓ منطقة النشاط عادية، جنوب أو الهضاب؛
- ✓ نمط التمويل ثنائي، ثلاثي، ذاتي.

أولا –التمويل الثلاثي:

يكون كالتالي:

الجدول رقم (3–1): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

التمويل الثلاثي					
	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	البنك
حتى 10.000.000دج	البطالين والطلبة	كافة المناطق	%05	%25	%70
	الغير بطالين	مناطق الجنوب	%10	%20	%70
		مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	%12	%18	%70
		بقية المناطق	%15	%15	%70

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية.

ثانيا –صيغة التمويل الثنائي:

وتكون كما يلي:

جدول رقم (3-2): الهيكل المالي للتمويل الثنائي

التمويل الثنائي		
قيمة الاستثمار	القرض دون فائدة ANADE	المساهمة الشخصية
حتى 10.000.000دج	%50	%50

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات من الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية.

يتبين من خلال الجدول السابق أن صيغة الاستثمار حتى 10.000.000 دج تكون نسبة المساهمة الشخصية فيها مساوية لمساهمة الوكالة بقيمة 50% وتمويل الوكالة فهو 50%.

ثالثا –التمويل الذاتي: يعتمد هذا النوع من التمويل على التمويل الشخصي لأصحاب المشاريع بنسبة 100% أين تصل قيمة الاستثمار إلى 10 ملايين دينار جزائري.

كنا هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): الهيكل المالي للتمويل الذاتي

التمويل الذاتي	
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية نقدا او عينا
حتى 10.000.000 دج	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات من الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية.

الفرع الثاني: الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يستفيد الشباب المقاول من امتيازات جبائية قد تصل حتى الاعفاء أثناء مرحلة انجاز واستغلال المشروع كما يلي: (الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، 2022)

أولا –في مرحلة انجاز المشروع:

يستفيد أصحاب المشاريع في هذه المرحلة من:

- ✓ الاعفاء على رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الاكتسابات العقارية في إطار إنشاء نشاط صناعي؛
- ✓ الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات؛
- ✓ تطبيق نسبة منخفضة ب 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في انجاز الاستثمار.

ثانيا –في مرحلة استغلال المشروع:

يستفيد أصحاب المشاريع في هذه المرحلة من:

✓ الاعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 3 سنوات، 6سنوات، 10 سنوات، حسب موقع المشروع ابتداءا من تاريخ إنجازها؛

✓ إعفاءات كاملة لمدة 3 سنوات، 6سنوات، 10 سنوات، حسب موقع المشروع ابتداءا من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي حسب القوانين سارية المفعول، ويمكن تمديدها لسنتين اضافيتين إذا تعهد المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محدودة؛

✓ عدم احترام التعهد الخاص لخلق مناصب الشغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة والمطابقة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها ويستثني من ذلك المستثمرين الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة ويبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة بنسبة 50% من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والمقدرة ب 10000 دينار لكل سنة مالية مهما يكون رقم الاعمال المحقق؛

✓ الاستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي IRG أو الضريبة على أرباح الشركات IBS، وكذلك الضريبة على النشاط المهني TAP خلال 3 سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي وفق الصيغ التالية: 70% خلال السنة الأولى، 50% خلال السنة الثانية، 25% خلال السنة الثالثة.

المبحث الثاني: دراسة حالة مشروع إنتاج المثلجات والعصائر (شلغوم العيد)

المطلب الأول: استمارة تلخيص المشروع

الفرع الأول: تعريف المستثمر ووصف المشروع

- **الاسم:** xxxx
- **اللقب:** yyyy
- **العنوان:** المنطقة الصناعية شلغوم العيد ولاية –ميلة–
- **موقع الأرض:** منشأة خاصة
- **الولاية:** ميلة
- **البلدية:** شلغوم العيد
- **محيط المنشاة:** خاص
- **المساحة:** 2400 متر مربع

الفرع الثاني: عنوان المشروع إنشاء فرع للأغذية الزراعية –**إنتاج المثلجات والعصائر**–

من خلال دراستنا للجدوى التقنية الاقتصادية لمشروع إنتاج المثلجات والعصائر المقدمة لنا من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وجدنا بعض الأخطاء في المعطيات والنتائج وهذا ما دفعنا إلى إعادة التدقيق في هذه النتائج وذلك بالاعتماد على برنامج EXEL مطور من طرف طلبة سابقين للمركز الجامعي. والمعطيات موضحة كالاتي:

الجدول رقم (3–4): إنتاج المثلجات والعصائر

التعيين	0	N	N+1	N+2	N+3	N+4
إجمالي الإيرادات		578091200	595433936	613286954	636006762	655089964,6
إجمالي نفقات		115727125	119198937	122774907	126458154	130251898,7
تدفقات	-1000000000	462364075	476234999	490512047	509548608	524838065,9
معدل الخصم	10%	10%	10%	10%	10%	10%
تدفقات مخصومة	-1000000000	420288944,2	393370109	368374547	348021699	325924438,9
تدفق التراكمي	-1000000000	420288944,2	813659054	1182033601	1530055300	1855979739
تكلفة الاستثمار						1000000000
صافي القيمة الحالية						**855979738,9**
معدل العائد الداخلي						**39%**
معدل الربحية						**1,855979739**
فترة الاسترداد						**2,693994926**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المطلب الثاني: دراسة السوق

الفرع الأول: العرض

إن معرفة سوق منتجات الالبان أمر ضروري لأنه يغطي الإنتاج الوطني للمثلجات حاليا بنسبة 38% فقط من الاحتياجات المعتادة. حيث تحتل المثلجات في الجزائر مكانة مهمة في حصص الفرد من البروتين الحيواني.

اذ يعود النقص في انتاج الحليب بشكل أساسي إلى سوء التغذية للقطيع سواء من حيث الكمية أو النوعية، علاوة على ذلك فإن المربين يعطون ما لديهم وليس ما هو مطلوب، في الجزائر علف الإنتاج غير كافي ويشكل أحد المعوقات الرئيسية لتنمية تربية الماشية اذ يقدر هذا النقص بأكثر من 4 مليارات وحدة علف سنويا. ولتعويض هذا العجز لجأت الدولة منذ عدة سنوات إلى استيراد الحليب المجفف، حيث لم يتجاوز إنتاج الحليب الخام في سنة 2009 2.45 مليار لتر، فيما استورد المكتب الوطني متعدد التخصصات (ONIL) 120 ألف لتر طن بقيمة 862.76 مليون دولار.

ولهذا السلطات العامة والصناعيون والمنتجون على إلزامية تطوير قطاع الألبان، وهو تربية الألبان وعلى وجه الخصوص الماشية، التي تشارك بنسبة 70% في الإنتاج الوطني من الحليب الخام، إلى تكثيفها، من أجل الإدارة التدريجية لضمان العرض الكلي لصناعة الألبان، بدءا من الإنتاج الوطني للحليب الخام، وبالتالي الحصول على الاستقلال الغذائي في هذا القطاع

أفاد المركز الوطني للحساب والإحصاء (CNIS) في تقريره أن قيمة واردات الجزائر العالمية من منتجات الألبان (قشدة الحليب والزبدة) تقدر بنحو 1.84 مليار دولار، خلال الأحد عشر شهرا الأول من عام 2014، مقابل 1.03 مليار دولار، وفي نفس الفترة من العام الماضي، ارتفعت الكميات المستوردة بنسبة 77.08%، وبلغت 370.365طنا، مقابل 257.936طنا لنفس الفترة من العام 2013 بارتفاع 43%.

يشير تحليل حديث للإصدار السابع من مؤشر t'étrapa الرائد العالمي في معالجة منتجات الالبان وحلول التعبئة والتغليف، إلى أن استهلاك الحليب في الجزائر يجب أن يزداد عليه الطلب بشكل كبير في السنوات القادمة بناءا على العرض والطلب على الحليب في العالم وتطور السوق الدولية، اذ تسلط هذه الدراسة الضوء على استقرار طلب الجزائر على واردات الالبان حيث يتم استيراد ما يقارب 262 ألف طن من الحليب في عام 2013.

ومن أجل تشجيع قطاع الألبان، أنشأت الجزائر نظاما لتطوير الإنتاج يوفر مكافأة 4 دج/لتر لإدماج الحليب الخام في عملية المعالجة، بينما تستخدم مصانع الألبان من إنتاج الحليب في أكياس من الحليب الخام من مكافأة قدرها 7دج/اللتر.

لا توجد منافسة في الوقت الحالي، سيكون حجم المبيعات كبيرا في ضوء الطلب القوي على المنتج. يتم تحديد تشخيص القطاع الزراعي على أساس البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها من اتجاه الخدمات الزراعية لولاية ميلة والبيانات المستخدمة تتعلق بحالة توقف سنة 2014.

إن القطيع المخصص لتربية الأغنام لديه قوة تبلغ 2.5 مليون رأس، وتربية الماعز مهمة أيضا بإجمالي قوة عاملة تبلغ 202.345 رأسا. كما تمثل الماشية قوة عاملة قوامها 12616 رأسا. حيث يقدر الإنتاج السنوي للحليب في الولاية ب 70 مليون لتر.

من خلال هذه البيانات يبدو أن قطاع الأغدية الزراعية في الولاية مهم جدا ويجب تعزيزه وتطويره من خلال إبرام المستثمرين عقود مع منتجي الألبان من أجل توسيع الاستثمار في هذا القطاع.

الفرع الثاني: السياسات والوسائل التجارية

مشروع المنتج يستهدف جميع شرائح المستهلكين العمومية والخاصة. ويجب على المستثمر وضع استراتيجية أو خطة عمل ليتمكن من فرض المنتج على الزبائن في السوق وعلى الموزعين والبنوك كما يجب أن يكون ذو مصداقية.

أولا –سياسة المنتج: تقديم منتج عالي الجودة يلبي المعايير المطلوبة من قبل السوق لمواجهة المنافسة المتوقعة في السوق المستهدفة.

ثانيا –سياسة التسعير: ممارسة أسعار تنافسية لفرض نفسها في السوق يكون بإنشاء شريحة خاصة بها وبالتالي فإن دراسة تكاليف الإنتاج من أجل تحديد سعر التكلفة لكل وحدة وهو أمر ضروري.

ثالثا –سياسة التوزيع: القيام بإنشاء صورة للعلامة التجارية من قبل فريق المبيعات واستخدام تقنيات التسويق الجديدة في مجال التوزيع، لا سيما من خلال إنشاء نقاط البيع والتمثيل التجاري على جميع المستويات.

رابعا –سياسة الاتصالات: استخدام جميع وسائل الاتصال الممكنة حسب الامكانيات المالية والاستفادة من جميع قنوات التوزيع واستخدام فريق المبيعات لتوظيفها في استراتيجية الاستثمار المستقبلية.

المطلب الثالث: التقييم المالي للمشروع

في هذه الحالة، لتقدير تكلفة الاستثمار وتوقعات التشغيل نأخذ بعين الاعتبار المعلومات الموضوعية والحقيقية التي تعكس خصائص السوق الوطنية والدولية لاسيما من حيث السعر والجودة والأداء الفني للمعدات. حيث في هذا الجزء يتعلق الأمر بحساب سعر تكلفة منتجاتها، والتحقق من أن هامش الناتج عن بيعها سيغطي جميع نفقاتها، ويؤدي إلى نتائج إيجابية.

من المتصور تماما أن يكون التركيز على الشريحة ذات القيمة المضافة العالية، أي المثلجات لما يخدمه قطاع العصير لاستمرارية العمليات. في الواقع خلال مرحلة بدء التشغيل تتقدم الشركة تدريجيا وتحقق توازنها الاقتصادي على الفور.

الفرع الأول: هيكل الاستثمار

الجدول رقم (3-5): يوضح هيكل الاستثمار للمشروع

الطبيعة	التعيين	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	المبلغ
النفقات الأولية		**U**	1	6000000	6000000
الانشاءات والتطورات	شراء سياج أرض + موقف	FF	1	337300000	337300000
	إمدادات الكهرباء والغاز				
	إمدادات الماء + خزان الماء 900 م3				
	الصرف الصحي				
معدات إنتاج خط المثلجات والعصائر	البناء والهندسة المدنية 2200 م2				
	مجموعة كاملة للمثلجات	Ligne	2	296820205	593640410
	مبستر				
	(2400 خلاط(HTST				
	أنبوب تقني				
	مكثف				
	مكيف				
	معدات تعمل بالهواء المضغوط				
	خط نفخ أوتوماتيكي + قوالب				
	مجموعة كاملة للعصير الفواكه				

	محطة معالجة				
	مولد كهربائي	U	1	6562500	6562500
التكييف	غرفة تبريد 361.62 متر مربع + نفق	U	1	6562500	6562500
مخبر/مراقبة/تحليل	معمل رقابة وتحليل + جودة + محطة معالجة المياه	LOT	1	2125000	2125000
معدات تكنولوجيا المعلومات	فاكس	U	1	16000	16000
	الهواتف	U	1	3000	3000
	الحواسيب الدقيقة	U	6	42000	252000
	محولات	U	6	5000	30000
أثاث المكاتب	طابعات	U	6	14000	84000
	مكاتب	U	15	13000	195000
	كراسي المكتب	U	35	4000	140000
	كراسي الاستقبال	U	10	2200	22000
	خزائن	U	10	200000	2000000
الأمن والمراقبة	معدات مكافحة الحريق + معدات المراقبة وأجهزة التهوية	LOT	1	4400000	4400000
المركبات والمعدات			1	27574000	27574000
الإجمالي خارج الرسم على القيمة المضافة					1000000000

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية.

<u>الفرع الثاني: التركيبة المالية للمشروع</u>

من أجل إنجاز وحدة منتجات المثلجات والعصير، يجب على المروج توفير جزء من التمويل من هذه الصناديق الخاصة المكون من مساهمات عينية ونقدية، سيطلب قرض بنكي (C.M.T) حتى 48.00 % مصحوبا بعامين (02) من الدفع المؤجل بمعدل مكافأة 2% وفقا للتعميم رقم 02 لقانون المالية التكميلي لعام 2011.

الجدول رقم (3-6): جدول يوضح التركيبة المالية للمشروع

التعيين	المبلغ(دج)	النسبة
قرض بنكي	700000000	%70
مساهمة أناد	250000000	%25
المساهمة الشخصية	50000000	%5
مجموع رأس المال	**1000000000**	**100,00%**

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية ودعم المقاولاتية.

الفرع الثالث: وصف الاستثمارات

أولا -التكاليف الأولية:

يتعلق هذا العنوان بجميع المصاريف المتكبدة قبل بدء المشروع، تتعلق بشكل خاص بالمناصب التالية:

- ✓ دراسات التنقيب ورحلات أبحاث السوق؛
- ✓ دراسات هندسية تفصيلية؛
- ✓ الدراسات التقنية الاقتصادية؛
- ✓ التكاليف الأخرى المتعلقة بالمنظمة ونظام المعلومات؛
- ✓ الإجراءات الإدارية والفنية؛
- ✓ القوى العاملة.

يتعلق رأس المال العامل بالأموال التي سيتم تعبئتها اللازمة لشراء الإمدادات خلال الأشهر الأولى (الحليب المجفف أو الحليب المحلى، السكر، الروائح، الخميرة، المنفحة، التغليف) وجميع التكاليف المتكررة لتشغيل الورشة (الماء، الكهرباء، رواتب الموظفين، وما إلى ذلك)، والتي تبلغ متطلبات رأس المال العامل الخاصة بها 20.000.000.00 مع العلم أن معايير تقييم هذه الأموال تستند إلى المخزونات والمبالغ المستحقة والديون قصيرة الأجل، وتشمل أيضا تكاليف التشغيل الأخرى والرسوم.

من الضروري التخطيط لميزانية لبدء نشاط الإنتاج، المبلغ الهامشي يتوافق تقريبا مع المصاريف الجارية لستة أشهر من التصنيع ميزانية لبدء نشاط الإنتاج، المبلغ الهامشي يتوافق تقريبا مع المصاريف الجارية لستة أشهر من التصنيع. من المفيد أيضا توفير احتياطي أمان للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة (خسائر فادحة، بداية بطيئة للمبيعات).

بالنسبة لشركة في فترة الإبحار، تكون الحاجة إلى رأس المال أقل أهمية لأن بيع المنتجات يمول شراء الإمدادات، يغطي رأس المال العامل من شهر إلى شهرين من النشاط.

ثانيا –المباني والمرافق:

يتعلق هذا القسم بالأشغال الأرضية وتعبئة الموارد المائية (إمدادات المياه) والتحسينات الأخرى بهدف إنشاء بنية تحتية للإجراءات التالية لإنشاء معدات الإنتاج.

ثالثا –معدات الإنتاج:

يتعلق هذا العنوان بجميع المعدات اللازمة للنشاط المخطط له، ولا سيما المعدات والأدوات الخاصة بمنتجات الألبان والتعبئة.

رابعا –معدات المكاتب والحاسوب:

يشمل هذا العنصر جميع المواد والمعدات المكتبية وتكنولوجيا المعلومات والمعدات الاجتماعية.

الفرع الرابع: أعباء وظيفة المشروع

أعباء الاستغلال تعبر عن تحطيم الثروة اللازمة من أجل إنشاء الدخل التشغيلي ونفقات التشغيل الأساسية هي: استهلاك المواد الخام، الاستهلاك الخارجي (النقل، الطاقة...) مصاريف العمال، وكذلك توقعات انخفاض قيمة الأصول المتداولة في الحسابات الموحدة، غالبا ما يتم تقديمها حسب الوجهة: تكلفة المبيعات، والنفقات الإدارية، والمالية، وغيرها.

جدول رقم (3-7): يوضح أعباء وظيفة المشروع

التعيين	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	N	N+1	N+2	N+3	السنة ن+4
نفقـــات التشغيـــل								
0	L	3000	58	174000	179220	184596,6	190134,498	195838,5329
مسحوق الحليب	T	300	150000	45000000	46350000	47740500	49172715	50647896,45
منكه وملون	QX	15	53334	800010	824010,3	848730,609	874192,5273	900418,3031
سكر ومحلى	T	17,77	112500	1999125	2059098,75	2120871,713	2184497,864	2250032,8
المستحلبات والمثبتات	FF	1	240000	240000	247200	254616	262254,48	270122,1144
القفازات والقبعات	FF	1	100000	100000	103000	106090	109272,7	112550,881
ملصقات	FF	1	100000	100000	103000	106090	109272,7	112550,881
التغليف والورق المقوى	U	150000	12	1800000	1854000	1909620	1966908,6	2025915,858
عبوات بلاستيكية	U	1500000	4	6000000	6180000	6365400	6556362	6753052,86
مادة جافة	FF	1	80000	80000	82400	84872	87418,16	90040,7048
مناشف قطنية	FF	1	120000	120000	123600	127308	131127,24	135061,0572
ورق	FF	1	40000	40000	41200	42436	43709,08	45020,3524
مبيدات الحشرات	FF	1	40000	40000	41200	42436	43709,08	45020,3524
مواد التنظيف	FF	1	2000000	2000000	2060000	2121800	2185454	2251017,62
اجمالي نفقات التشغيل (دج)				**58493135**	**60247929,1**	**62055366,92**	**63917027,93**	**65834538,77**
الأعباء الهيكلية								
وقود/طاقة وخدمات أخرى				7000000	7210000	7426300	7649089	7878561,67

ماء ومطهر ومنظف	1000000	1030000	1060900	1092727	1125508,81
اليد العاملة	46000000	47380000	48801400	50265442	51773405,26
صيانة المعدات	200000	206000	212180	218545,4	225101,762
صيانة المباني	240000	247200	254616	262254,48	270122,1144
تأمين	1821990	1876649,7	1932949,191	1990937,667	2050665,797
مساهمات اجتماعية	972000	1001160	1031194,8	1062130,644	1093994,563
إجمالي الأعباء الهيكلية (دج)	**57233990**	**58951009,7**	**60719539,99**	**62541126,19**	**64417359,98**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الفرع الخامس: إيرادات المشروع

اعتمادا على السعة المركبة، ومع مراعاة الطلب على هذا النوع من المنتجات، سيتم تقدير معدل الدوران المتوقع في الجدول التالي:

جدول رقم (3_8): رقم أعمال المحتمل للمثلجات

تعيين	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	N	N+1	N+2	N+3	N+4
مصاصات	110 غ	1400080	25	35002000	36052060	37133621,8	38241630,63	39388879,54
شربات	70غ/علبة	6600000	23	151800000	156354000	161044620	165875958,6	170855237,4
المخاريط	70غ/مخروط	8800000	23	202400000	208472000	214726160	221167944,8	227802983,1
كريمات معلبة	70غ/علبة	8800000	15	132000000	135960000	140038800	148567162,9	153024177,8
مثلجات معلبة	70غ/علبة	2200000	15	33000000	33990000	35009700	36059991	37141790,73
إجمالي الإيرادات (دج)				**554202000**	**570828060**	**587952901,8**	**609912688**	**628213068,6**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

ملاحظة: هناك زيادة متوقعة في الطلب بنسبة 3% سنويا.

جدول رقم (3-9): رقم الأعمال المحتمل للعصير

التعيين	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	N	N+1	N+2	N+3	N+4
عصير 2ل	قارورة	93600	100	9360000	9640800	9930024	10227924,72	10534762,46
عصير 1ل	قارورة	140400	55	7722000	7953660	8192269,8	8438037,894	8691179,031
عصير 33 سل	قارورة	340360	20	6807200	7011416	7211758,48	7428111,234	7650954,571
إجمالي الإيرادات (دج)				**23889200**	**24605876**	**25334052,28**	**26094073,85**	**26876896,06**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم والتنمية الريفية.

ملاحظة: هناك زيادة متوقعة في الطلب بنسبة 3% سنويا.

2-7 المؤشرات الاقتصادية للمشروع:

الجدول رقم (3-10): المؤشرات الاقتصادية للمشروع

صافي القيمة الحالية	**827393153,9**
معدل العائد الداخلي	**%39**
دليل الربحية	**1.855979739**
فترة الاسترداد	**سنتان و8 أشهر**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

من خلال الجدول رقم (3-10) نلاحظ أن القيمة الحالية الصافية للمشروع قيد الدراسة هي موجبة وقدرت ب 827393153,9 وباعتبار أن معيار صافي القيمة الحالية غير كافي للحكم على جدوى المشروع قمنا بحساب معدل العائد الداخلي والذي بلغ 39%، وهو معدل مقبول جدا مقارنة بسعر الفائدة للبنك الذي بلغ 10%، وللتأكد أكثر من أن المشروع مربح تم حساب دليل الربحية الذي يعطينا مقابل كل 1 دينار مستثمر وكانت النتيجة مقبولة وإيجابية حيث بلغ 1.85 أي أن استثمار كل 1 دينار يقابله 1.85 وهو معيار إيجابي ومشجع، ثم قمنا بحساب معيار فترة الاسترداد والتي بلغت سنتان و ثمانية أشهر وهي المدة الكافية لاسترجاع رأس المال المستثمر للمشروع، وعليه يمكن القول أن المشروع قيد الدراسة وفقا للمعطيات المدرجة فهو مشروع مجدي ومقبول اقتصاديا.

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات

✓ **الفرضية الأولى:** القائلة بأنه: "دراسة الجدوى الاقتصادية هي دراسة عملية لكافة جوانب المشروع باعتبار أن المؤسسات التي تخضع لدراسة الجدوى في بداية نشاطها الأقل تعرضا للفشل والتوقف" إذ أن دراسة الجدوى الاقتصادية هي دراسة عملية دقيقة لكافة جوانب المشروع حيث أن المؤسسات أو المشاريع التي تعتمد على دراسة الجدوى في بداية نشاطها تكون أقل عرضة للفشل أو التوقف، ومنه فالفرضية الأولى مقبولة.

✓ **الفرضية الثانية:** القائلة بأنه: "تتم عملية دراسة الجدوى الاقتصادية لأحد المشاريع عبر مراحل متتالية وهذه الأخيرة في الحقيقة تعبر عن كل مجال في المؤسسة الاقتصادية وعلاقتها بالمحيط الخارجي" بالرجوع إلى الفصل الأول فإن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع تتم عبر مرحلتين متتاليتين مترابطتين وهما المرحلة المبدئية والمرحلة التفصيلية، ومنه الفرضية الثانية مقبولة.

✓ **الفرضية الثالثة:** القائلة بأنه: "ربما تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الفلاحية على وثائق ومعطيات خاصة" بالرجوع إلى الفصل الثالث فإن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الفلاحية تعتمد على وثائق ومعطيات خاصة بالملف كفواتير شكلية، معطيات خاصة بالمحليين مثل: مديرية الفلاحة، إحصائيات البنوك" ومنه فالفرضية الثالثة مقبولة.

✓ **الفرضية الرابعة:** القائلة بأنه: "يتم تمويل المشاريع الفلاحية من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بصيغ تمويل محددة من طرفها" بالرجوع إلى الفصل الثالث وبالتحديد المعلومات المقدمة لنا من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فإن تمويل المشاريع الفلاحية من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التمويل يتم وفق الصيغ التالية: صيغة التمويل الثنائي، صيغة التمويل الثلاثي، وصيغة التمويل الذاتي. ومنه فإن الفرضية الرابعة صحيحة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا إلقاء نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع ولاية ميلة والتعرف على قوانينها ومهامها ونوعية المشاريع الفلاحية التي تمولها وترافقها وتحتضنها وكيفية دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع الفلاحية، وكذا استعراض صيغ التمويل والامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة لأصحاب المشاريع ودعمها من جهة ومن جهة أخرى قمنا بالتطرق إلى نشاط فرع الأغذية الزراعية لصناعة المثلجات والعصائر في مجال الدعم والمرافقة لهذه المشاريع من مجرد فكرة إلى غاية تجسيد مشروع ناجح على أرض الواقع واحتضانه..

كل هذا من خلال دراسة ميدانية في فرع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية ميلة واستعراض جدوى اقتصادية لمشروع فلاحي متضمن فرع الأغذية الزراعية لإنتاج المثلجات والعصائر بالمنطقة الصناعية شلغوم العيد عبر احتضانها لمشروع فلاحي وتقديم كل الدعم والمرافقة لاحتضانه.

خاتمـــــــــــــة

أولا: النتائج

ثانيا: التوصيات

ثالثا: أفاق الدراسة

من خلال تطرقنا لموضوع دراسات الجدوى الاقتصادية والدور الذي تؤديه في نجاح المشاريع الفلاحية، نجد أن لها مساهمة جد فعالة في تحقيق نجاح الفكرة الفلاحية حيث ترتكز على معيارين أساسين الأول معيار الجدوى المبدئية والثاني الجدوى التفصيلية حيث أن المعيار الأول يعطي صورة تمهيدية للمشروع على أرض الواقع أما الثاني فهو مجموعة من الدراسات يتم فيها جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم المشاريع الاستثمارية بمختلق أنواعها، وكذلك يتم دراساتها وفحصها وتقويمها بهدف معرفة جدوى الاستثمار فيها ومدى نجاحها واستمرارها.

حيث تعتبر دراسة المشروع الفلاحي من المشاريع التي تتميز بفوائدها المادية الكثيرة، حيث لا يمكن لأحد أن يستغني عن الموارد الفلاحية من حيث الزراعة وغيرها، وتعتبر دراسة جدوى مشروع فلاحي أحد الدراسات التي أثبتت نجاحها في دولة الجزائر، نظرا لزيادة الطلب على المنتجات الفلاحية.

كما أن للقطاع الفلاحي دور مهم في التنمية الاقتصادية وهذا لمساهمته في تخفيف حدة البطالة وتوفير لغذاء للمواد الأولية للقطاعات الأخرى وكذلك ترقية الصادرات والحد من الواردات وقد تم تبني سياسات فلاحيه مختلفة منذ الاستقلال من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات للنهوض بالقطاع الفلاحي والاستثمار فيه حيث يعتبر الاستثمار الفلاحي مدخلا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي وهو ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى إنشاء هيئات ووكالات الأجهزة للتقديم الدعم والمرافقة من أجل تمويل الاستثمار الفلاحي من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بناءا على هذا اختبرنا فرضيات البحث وتوصلنا إلى النتائج والتوصيات والآفاق التالية:

أولا –النتائج:

1- دراسة الجدوى الاقتصادية هي منهجية علمية لتقييم المشاريع وهي لازمة لكل أنواع المشروعات مهما كانت أهدافها سواء كانت مشروعات عامة أو خاصة؛

2- تعتبر دراسة الجدوى الركيزة الأولى نحو نجاح المشاريع الفلاحية؛

3- دراسة الجدوى الاقتصادية هي دراسة عملية دقيقة لكافة جوانب المشروع حيث أن المشاريع التي تعتمد على دراسة الجدوى في بداية نشاطها تكون أقل عرضة للفشل أو التوقف؛

4- دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع تتم عبر مرحلتين متتاليتين مترابطتين وهما المرحلة المبدئية والمرحلة التفصيلية؛

5- إن أهمية دراسة الجدوى البيئية والقانونية للمشاريع الفلاحية تتمثل في كونها أهم العوامل التي تحدد وتفصل في قبول المشروع من عدمه؛

6- تعد دراسة الجدوى المالية دعامة مهمة وأساسية للمشروع في مواجهة الاخطار المالية؛

7- تعتبر دراسة الجدوى التسويقية محور ارتكاز في استمرارية الدراسات التفصيلية اللاحقة وأن عدم الأخذ بها يؤدي إلى حدوث أثار سلبية من شأنها أن تهدد حياة المشروع مستقبلا؛

8- تمويل المشاريع الفلاحية من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التمويل يتم وفق الصيغ التالية: صيغة التمويل الثنائي، صيغة التمويل الثلاثي، وصيغة التمويل الذاتي.

ثانيا -التوصيات:

1- القيام بإنشاء مكاتب استشارية متخصصة في القيام بدراسة الجدوى وتقديم الدعم لها؛

2- العمل على بناء دراسة الجدوى على أساس بيانات دقيقة تعبر فعلا على الواقع واستخدام مؤشرات دراسة الجدوى والمعادلات التي تمكن من الوصول إلى نتائج معبرة على ما سيؤول إليه المشروع مستقبلا؛

3- القيام بالدراسة التفصيلية يجب أن تكون من طرف إطارات متخصصة وتتميز بالخبرة ف المجال؛

4- الاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال القيام بخرجات وحملات وإدراج أيام تحسيسية حول المقاولة وإنشاء مشاريع استثمارية على مستوى الجامعات؛

5- العمل على خلق مناخ مناسب للاستثمار في القطاع الفلاحي؛

6- الاهتمام بالبحث العلمي وتطويره في المجال الفلاحي.

ثالثا -أفاق الدراسة:

بعد معالجة إشكالية بحثنا هذا المركزة على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الفلاحية ومن خلال المسار التحليلي الذي اتبعناه في دراستنا هذه إلا أنه لا يمكننا الإلمام بجميع النقائص والمعلومات الموجودة في دراستنا هذه باعتبار مجال دراسة جدوى المشروع الفلاحي مجال واسع جدا لذا نتمنى أن تكون دراستنا هذه كانطلاقة لإتمام البحث والتوسع في مثل هذه الدراسات كما يجب فتح المجال للزملاء لدراسة المشاريع الفلاحية الموسمية بدل السنوية وبناء نماذج لدراسات الجدوى وتقييم المشاريع الفلاحية على أساس التمويل البنكي، ومن المواضيع التي نقترحها كأفاق لدراستنا هذه ما يلي:

- ✓ أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- ✓ دراسة الجدوى وتقييم المشاريع الفلاحية على أساس التمويل البنكي؛
- ✓ تطوير المشروع الفلاحي ودوره في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر.

الإجابة على التساؤل الرئيسي: تعتمد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الفلاحية على العناصر المالية للمشروع التي تتمثل في: تكاليف التأسيس وتكاليف التشغيل والايرادات والارباح المتوقعة للمشروع المتمثلة في: هيكل الاستثمار، الهيكل المالي للمشروع، جدول الأعباء الوظيفية والايرادات المتوقعة للمشروع والتي يتم الاعتماد عليها لحساب المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تسمح لنا بالحكم على المشروع هل هو مشروع مجدي أو غير مجدي اقتصاديا وقد تم اعتماد المؤشرات التالية: **صافي القيمة الحالية (VAN) ، معدل العائد الداخلي (TRI) ، مؤشر الربحية (TP) وفترة الاسترداد (DR).**

قائمة المراجع

1. الكتب:

1- جهاد فراس الطليوني، "**دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع**"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

2- محمود حسين الوادي، حسين محمد سنحان وآخرون، "**دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية**"، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

3- نبيل محمد مرسي، أحمد عبد السلام سليم، "**إدارة الاستراتيجية**"، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2007.

4- محمد طلال الكداوي، "**الجدوى الاقتصادية للمشروعات**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

5- سعيد عبد العزيز عثمان، "**دراسات الجدوى للمشروعات بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية، مصر، 2006.

6- عاطف وليم أندراوس، "**دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات**"، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.

7- صباح اسطفيان كجه جي، "**دراسة الجدوى الاقتصادية والأساليب الكمية لتقييم المشاريع الصناعية**"، **دار النشر والتوزيع**"، بغداد، 2008.

8- مصطفى محمود أبوبكر، معالي فهد حيدر، "**دليل إعداد دراسات الجدوى المشروعات وتحقيق فعالية القرارات الاستثمارية**"، دار الجامعة، مصر.

9- رحمن حسن الموسوعي، "**الاقتصاد الزراعي**"، دثر الاسامة للنشر، عمان، الأردن.

10- رفعت لقوشة، "**التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور**"، المكتبة الاكاديمية، مصر، 1998.

11- عمر جنينة، "**دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة**"، دار المجد، سوريا، 2011.

12- حمد عيسى خلفان، "**إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**"، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015.

13- صلاح الدين حسن السيسي، "**دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق**"، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.

14- محمد طلال الكداوي، "**تقييم القرارات الاستثمارية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

15- محمد إبراهيم عبد الرحيم، "**اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.

16- محمد محمود العلجوني، سعيد سامي الحلاق، **"دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2017.

17- مدحت القريشي، **"دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية"**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.

18- سرور كمال رحيم، **"دراسة الجدوى الفنية الاقتصادية لإنشاء مشروع تصنيع الزيتون في محافظة أربيل إقليم كوردستان"**، العراق، 2012.

19- عيون عبد الكريم، **"جغرافية الغذاء في الجزائر"**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

20- عز الدين فراج، **"الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس"**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.

2. المذكرات والاطروحات:

1- حوري زهية، **"تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الاثار"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، سبتمبر 2009.

2- حكيم بن حسان، **"دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة مؤسسة G.M.T LA BELLE لصناعة الفرينة والسميد"**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

3- بن مسعود نصر الدين، **"دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت بيني صاف SCIBS"**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2009.

4- زويتر الطاهر، **"اشكالية التشغيل في الزراعة"**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر.

5- رابح زبيري، **"الإصلاحات في قطاع الزراعة في الجزائر وأثارها على تطوره"**، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي، جامعة الجزائر، 2008.

6- بوجيهي محمد، **"تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر"**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، جامعة قسنطينة، 2006.

7- حديد فاطمة، **واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعيدة.

8- بولحبال نادية، **أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2000.

9- سحنون فاروق، **"قياس أثر بعض المؤشرات الكمية علو الاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة حالة الجزائر"**، رسالة ماجيستير تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، 2010.

10- بوغدة نور الهدى، **"دور الكفاءة الاستخدامية في الموارد المائية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والامن الغذائي"**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، 2015.

11- سهيلة مصطفى، **"الاستثمار الفلاحي و أثاره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال افريقيا"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2007.

12- بن يعقوب الطاهر، و مهري أمال، **"تقييم نتائج ANSEJ من حيث التمويل و الانجازات المحققة في اطار النهوض بالمؤسسات المصغرة"**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2001 إلى 2014، سطيف، جامعة فرحات عباس، 11 مارس 2013.

13- توبة جاد عبدالحق، **"أثر البرامج الخماسية على صناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019"**، معهد العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد بنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.

3. المطبوعات الجامعية والمنشورات:

1- عمر صدوق، **"تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

2- حسين بلعجوز، **"مدخل لنظرية القرار"**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة بن عكنون الجزائر، 2010.

3- منشورات داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، 2021.

4. المجلات والجرائد:

1- عبد المطلب عثمان، محمود دليل، عبد اللطيف إبراهيم، أحمد علي، **أهمية دراسة الجدوى في تمويل مشروعات البنية التحتية في السودان**، مجلة العلوم الإدارية، العدد الثاني، 2018.

2- بن شاعة وليد، علماوي أحمد واخرون، **دراسة الجدوى الاقتصادية كألية لنجاح المشاريع الاستثمارية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، 2019.

3- رابح زبيري، **"حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية للدولة"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5، 23 ديسمبر 2003، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية، العدد 70، 25 نوفمبر 2020.

5- أسعد عباس صادق السعيد، عبد الناصر علك حافظ، تقييم الأداء الاستراتيجي للمشاريع الزراعية باعتماد مؤشرات دولية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 24، العدد 107، العراق. 31 ديسمبر 2018.

5. المواقع الالكترونية:

1- موقع وزارة الفلاحة المغربية **chambre d'agriculture casablanca settat** نشر في 25 نوفمبر 2021.

2- ترقية الاستثمار http://www.madrp.dz تاريخ الاطلاع: 05 ماي 2022.

3- وزارة الصناعة récupéré sur http://www.mdipi.gov.dz تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2022 على الساعة 17:30.

4- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية http://promoteur.anade.dz تاريخ الاطلاع 14 ماي 2022 على الساعة 12:40.

5- مشاريع صغيرة دليلك لبدء مشروعك مشاريع-الصناعات-الغذائية https://small-projects.org/ تاريخ الإطلاع 28 جوان 2022.

6- المقابلات:

مقابلة أجريت مع السيد "بن عويدة محمد" مرافق بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية -ميلة-

مقابلة أجريت مع السيدة "قمري إيمان" طالبة سابقة في المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): استمارة تلخيص المشروع

1. . FICHE DE SYNTHESE DU PROJE

1.1 IDENTIFICATION DE L'INVESTISSEUR

Nom : [redacted]

Prénom : /

Adresse : *Zone industrielle Chelghoum-Laid –Wilaya de Mila*

Statut Juridique des terres *Propriété Privée*

1.2 DESCRIPTION DU PROJET

Wilaya *Mila*

Commune de : *Chelghoum-Laid*

Périmètre Propriété : *privée*

Superficie : *2400* m2

3/- Consistance du projet (Intitulé du projet) : CREATION D'UNE UNITE BRANCHE AGRO-ALIMENTAIRE

PRODUCTION DES CREMES GLACEES ET LES JUS

DESIGNATIONS	Année N	Année+1	Année+2	Année+3	Année+4
Investissement s en KDA	808.636	808.636	808.636	858.636	908.636
Recettes en KDA	578.091	595.434	613.297	634.696	650.617
Charges de fonctionnement en KDA	283.413	318.548	336.570	334.080	350.470
Cash-flow en KDA	178.403	359.217	537.472	729.631	931.597
Taux de Rentabilité Interne	%75.52				
Valeur actuelle nette (DA)	1.115.129.715.00				
Délais de récupération	4.65				
Crédit en DA	336.636.880.00				
Nombre de poste d'emploi	POSTES PERMANANTS ET 32 POSTES DANS L'INDIRECTE 32 0				

الملحق رقم (02): هيكل الاستثمار للمشروع

7.1 STRUCTURE DES INVESTISSEMENTS :

Nature	Désignation	U	Qté	Prix-U	Montant
Frais préliminaires		U	1	6 000 000,00	6 000 000,00
Constructions, Aménagements	Achat terrain +clôture et parking	FF	1	337 300 000,00	337 300 000,00
	Amenée d'électricité et gaz				
	Amenées d'eau +bacha à eau de 900m3				
	Assainissement (V R D)				
	Construction et génie civile 2200 m2				
Equipements de production ligne crèmes glacées et ligne des jus	**Ligne complète des crèmes glacées**	Ligne	2	296 820 205,00	296 820 205,00
	Pasteurisateur				
	Mix plant 2400 HTST				
	Tecnotunel				
	Doseur				
	Conditionneuse				
	Equipement pneumatique				
	Ligne de soufflage automatique +moules				
	Ligne complète des jus de fruits				
	Station de traitement +osmoseur				
	Groupe électrogène	U	1	6 562 500.00	6 562 500.00
	Forge de 187ml avec équipements de pompage	Lot	1	9 000 000,00	9 000 000,00
Conditionnement	Chambre froide 361.62 m3 Plus un tunnel	U	361.62 m^3	39 242 675,00	39 242 675,00
Labo/conte/qu'al	Labo control et analyse+qualité+station d'épuration des eaux	Lot	1	2 125 000.00	2 125 000.00
Equipements informatiques	Fax	U	1	16 000,00	16 000,00
	Téléphones	U	1	3 000,00	3 000,00
	Micro-ordinateurs	U	6	42 000,00	84 000,00
	Onduleurs	U	6	5 000,00	10 000,00
	Imprimantes	U	6	14 000,00	28 000,00
Mobiliers de bureaux	Bureaux	U	15	13 000,00	195 000,00
	Chaises de bureau	U	35	4 000,00	140 000,00
	Chaises de réception	U	10	2 200,00	22 000,00
	Armoires	U	10	20 000,00	200 000,00
Sécurité et surveillance	Matériel anti-incendie +matériel de surveillance + équipements d'aération	Lot	1	4400 000,00	4 400 000,00
Véhicules et matériels de manutention				27 574 000.00	27 574 000.00
Total HT / ANDI					770. 106. 410.00

الملحق رقم (03): أعباء وظيفة المشروع

CREATION D'UNE UNITE BRANCHE AGRO-ALIMENTAIRE

Désignation	Unité	Quantité	Prix unitaire (DA)	Année N	Année N+1	Année N+2	Année N+3	Année N+4
Charges opérationnelles								
Lait cru	Litre	3.000.000	58,00	174 000 000,00	179 220 000,00	179.446 600,00	184.829.998,00	190.374.897,.94
Poudre de lait (MSD)	Tonne	300	150 000,00	45 000 000,00	46 350 000,00	47 740 500,00	49 172 715,00	50 647 896,45
Aromatisant et colorants	Qx	15	53 334 ,00	800 010,00	820 400,00	840 872,00	87 0418,16	900 040,70
Sucre et édulcorant	Tonne	17,77	112500,00	1 999 125,00	2 060 000,00	2 121 800,00	2 185 454,00	2 251 037,62
Emulsifiants et stabilisants	FF	1	240 000,00	240 000,00	241 200,00	242 436,00	243 709,08	245 020,35
Gants, charlottes	FF	1	100 000,00	100 000,00	103 000,00	106 090,00	109 272,70	112 550,88
Etiquète	FF	1	100 000,00	100 000,00	103 000,00	106 090,00	109 272,70	112 550,88
Emballages en carton	U	1500000	12,00	18 000 000,00	18 540 000,00	19 096 200,00	19 669 086,00	20 259 158,58
emballage en plastique	U	1500000	4,00	6 000 000,00	6 180 000,00	6 365 400,00	6 556 362,00	6 753 052,86
Matière sèche	FF	1	80 000,00	180 000,00	182 400,00	184 872,00	187 418,16	190 040,70
Essuie-mains en ouate	FF	1	120 000,00	120 000,00	123 600,00	127 308,00	131 127,24	135 061,06
Papier tue-mouches	FF	1	40 000,00	40 000,00	41 200,00	42 436,00	43 709,08	45 020,35
Ficelle insecticide	FF	1	40 000,00	40 000,00	41 200,00	42 436,00	43 709,08	45 020,35
Produits de nettoyage	FF	1	2 000 000,00	2 000 000,00	2 060 000,00	2 121 800,00	2 185 454,00	2 251 017,62
Charges de structure								
Carburant/Energie et autres services				7000 000,00	27.462.000,00	32.770400,00	32.770.362,00	39.979.000,86
Eau et désinfectant plus détergent				1 000 000,00	1 030 000,00	1 060 900,00	1 092 727,00	1 125 508,81
Main d'œuvre				46.000 000,00	52.000.000,00	55.410.000,00	58.000.000.00	61.500.000.00
Entretien du matériel				200 000,00	206 000,00	212 180,00	218 545,40	225 101,76
Entretien des bâtiments				240 000,00	247 200,00	254 616,00	262 254,48	270 122,11
Assurances				1 821 990,00	1 876 649,70	1 932 949,19	1 990 937,67	2 050 665,80
Cotisations Sociales				972 000,00	1 001 160,00	1 031 194,80	1 062 130,64	1 093 994,56
Total charges (DA)				**283.413 .l02.00**	**318.548.079.70**	**336.570.023.99**	**3344.080.093.27**	**350.479.709.35**

الملحق رقم (04): رقم الأعمال المحتمل للمثلجات

7.5.1 Chiffre d'affaire prévisionnel segment : CREME GLACEE

Désignation	Unité	Quantité	Prix unitaire MOY/DA	Année N	Année N+1	Année N+2	Année N+3	Année N+4
Sucettes	110gr	1400 080,00	25,00	35 002 000,00	36 052 060,00	37 133 621,00	38 241 630,63	39 388 879,54
Sorbets	Pot / 70gr	6 600 000,00	23,00	151 800 000,00	156 540 000,00	161 044 620,00	165 875 958,60	170 855 237, 35
Cornets	C de70/gr	8 800 000,00	23,00	202 400 000 ,00	208 472 000,00	214 726 160,00	221 167 944 ,80	227 802 983,14
Crèmes en pot	Pot de 70/gr	8 800 000,00	15,00	132 000 000,00	140 038 800,00	144 239 96400	148 567 162.92	153 024 177.80
Glace en pot	Pot de 70/gr	2 200000,00	15,00	33 000 000.00	33 990 000.00	35 009 700.00	36 059 991.00	37 141790.73
TOTAL RECETTE (DA)				,554.201 800,00	570.829.984,.00	587.963.012.72	605.591.938.16	614.759.545.52

N.B : LE CHIFFRE D'AFFAIRE EST SUPPOSE A UNE AUGMENTATION PREVISIONNELLE DE L'ORDRE DU 3% PAR ANNEE

7.5.2

الملحق رقم (05): رقم الأعمال المحتمل للعصير

Chiffre d'affaire prévisionnel segment : JUS

Désignation	Unité	Quantité	Prix unitaire MOY/DA	Année N	Année N+1	Année N+2	Année N+3	Année N+5
JUS 2L	BOUTEI	93.600.00	100.00	9.360 000.00	9.640 800.00	9.930 024.00	10 227 924.72	10.534 762.46
JUS 1L	BOUTEI	140 400.00	55.00	7.722 000.00	7.953 660.00	8.192 269.80	8.438 037.89	8.691 197.02
JUS 33CL	BOUTEI	340 360.00	20.00	6.807 200.00	7.011 416.00	7.211 758.48	7.438 411.23	7.661 563.56
TOTAL RECETTE (DA)				23 889 200.00	24 604 876.00	25 334 052.28	26 104 374.84	35 887 523.04

N.B : LE CHIFFRE D'AFFAIRE EST SUPPOSE A UNE AUGMENTATION PREVISIONNELLE DE L'ORDRE DU 3% PAR ANNEE

الملحق رقم (06): هامش الربح الاجمالي

7.6 LA MARGE BRUT

MARGE BRUTE

CHIFFRE EN KDA

DESIGNATION	Année N	Année N+1	Année N+2	Année N+3	Année N+4
LES RECETTES	578.09	595.434.	613.297	631.696	650.647
LES CHARGES	283.413	318.548	336.570	344.080	350.479
MARGE BRUTE	294.678	276.886	276.727	287.616	300.168

الملحق رقم (07): المؤشرات الاقتصادية للمشروع

Taux de Profitabilité	138.89%
Délai récupération du capital investi	4.65
Valeur actuelle nette (DA)	1.115.129.715.00
Taux de rentabilité	75.52%

La rentabilité du projet est estimée à **75.52 %**, autrement dit, chaque dinar investi va produire **75,52 % dinars**. En moyenne, la rentabilité est encourageante, elle est supérieur au seuil exigé par les banques pour ce type d'investissement.

La réalisation de l'investissement ci-dessus revient à décaisser **770 106 410.00 DA** (année 0) et va recevoir **1 115 129 715.00 DA** en contrepartie après 5 ans. L'opération est donc avantageuse et cette VAN mesure cet avantage.

Le délai de récupération du capital investi « **Play-back** » est le nombre d'années, mois jusqu'à ce que le cumul des flux de trésorerie actualisé atteigne le capital investi dans ce projet le délai est estimé à **5 ans**.

Amortissement des investissements

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الفلاحية وبالتحديد بالنسبة للمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بميلة، وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي ولتحقيق ذلك تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول فصلين نظريين والفصل الثالث تطبيقي تضمن نموذج لدراسة حالة مشروع في مجال الصناعات الغذائية (صناعة المثلجات والعصائر)، وقد تم التوصل إلى أن الحكم على جدوى المشاريع الفلاحية الاقتصادية يكون صادقا عند اعتماد مؤشرات: **صافي القيمة الحالية (VAN) ، معدل العائد الداخلي (TRI) ، مؤشر الربحية (TP)** و**فترة الاسترداد (DR)** مجتمعة، و يسهم هذا في تحديد مستقبل المشروع اذا كانت المعطيات المدخلة صحيحة ومطابقة للواقع.

الكلمات المفتاحية: دراسة الجدوى الاقتصادية، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، VAN ، TRI ، TP ، DR.

Abstract :

This thesis aimed to highlight the role of the economic feasibility study in evaluation agricultural projects, specifically for projects funded by the national agency for enterpreneurship support and development in mila, Thesis aimed to highlight the role of the economic feasibility study in evaluation agricultural projects, specifically for projects fundes by the national agency for enterpreneurship support and development in mila,The descriptive analytical approach was followed in the theoretical aspect and the case study approach in the practical aspect. To achieve this, the study was divided into three chapters, two theoretical and the third included a model for a project case study in the food industry (ice cream and juice industry), and a judgment was reached on the feasibility of the projects. The economy is honest when adopting the net present value indicators, the internal rate of return, the profitability index, the payback period combined, and this contributes to determining the future of the project if the input data is correct and conforms to reality.

Key word : economic feasibility study, financing agricultural projects , VAN , TRI , TP , DR.